العلاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الإئتمان للقراءة ومستوى مخاطر الإئتمان في ظل الدور المُعدل لجودة عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية السعودي

د/ السيد محمود السيد الحناوي

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة

كلية الأعمال– جامعة الملك خالد

كلية التجارة– جامعة دمنهور

eelhennawy@kku.edu.sa

ملخص البحث

يستهدف البحث دراسة العلاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى هذه المخاطر. كما يسعى البحث إلى دراسة تأثير جودة عملية المراجعة كمتغير مُعدل على هذه العلاقة، من خلال عينة من البنوك السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول) خلال الفترة من 2018 إلى 2022.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان، وهو ما يؤيد صحة الفرض الأول للدراسة، والذي يفترض أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى مخاطر الائتمان والعائد على الأصول، حيث كلما انخفض العائد على الأصول يزداد مستوى مخاطر الائتمان. كما توضح النتائج أن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين مستوى مخاطر الائتمان والرافعة المالية.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً لجودة عملية المراجعة على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان، بما يشير إلى أنه في ظل ارتفاع جودة عملية المراجعة تزداد قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة. وهو ما يؤيد صحة الفرض الثاني للدراسة، والذي يفترض أن جودة عملية المراجعة تؤثر على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية: قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة، ومستوى مخاطر الائتمان، وجودة عملية المراجعة.

[1] تقديم البحث في 2024/9/21 وقبول نشره في 2024/10/13

The Relationship between Readability of Credit Risk Disclosure and the Level of Credit Risk under the Moderate Role of Audit Quality: An applied study on Saudi banks

Abstract

This research aims to study the relationship between readability of credit risk disclosure and the level of these risks. The research also seeks to study the impact of the audit quality as a moderating variable on this relationship, through a sample of Saudi banks listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul) during the period from 2018 to 2022.

The results of the study showed a negative and significant relationship between readability of credit risk disclosure and the level of credit risk, which supports the validity of the first hypothesis of the study, which assumes that there is a significant relationship between the readability of credit risk disclosure and the level of credit risk. The results also showed that there is a negative and significant relationship between the level of credit risk and return on assets, where the lower return on assets, the higher the level of credit risk. The results also show that there is a positive and significant relationship between the level of credit risk and financial leverage.

The study also found that audit quality has an impact on the relationship between readability of credit risk disclosure and the level of credit risk, indicating that as the quality of the audit process increases, the readability of credit risk disclosure increases. This supports the validity of the second hypothesis of the study, which assumes that audit quality affects the relationship between the readability of credit risk disclosure and the level of credit risk.

Keywords: Readability of Credit Risks Disclosure, The Level of Credit Risk, and Audit Quality.

1- مقدمة البحث

تُعد التقارير المالية السنوية المصدر الرئيسي للمعلومات ومن بين أهم الأدوات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل العديد من أصحاب المصالح المشاركين في سوق رأس المال، مثل؛ المساهمين والمقرضين والمحللين الماليين والمستثمرين من المؤسسات والأفراد والمنظمين وغيرهم من المستفيدين، وبذلك فهي تلعب دورًا هاماً في عملية تخصيص رأس المال، وتمثل أداة الاتصال أو حلقة الوصل بين الإدارة وأصحاب المصالح (Salehi et al., 2020). ويُعد الاتصال في نظام معلومات المحاسبة المالية اتصالاً إعلامياً Informative يخدم أهداف فئة عريضة من أصحاب المصالح خاصة المساهمين والمقرضين. ولكي يكون نظام الاتصال الإعلامي فعالاً، يجب مراعاة أن تكون التقارير المالية سهلة وقابلة للقراءة Readable، حيث تعتمد منفعتها على قدرة مستخدميها على قراءة وفهم المعلومات ذات الصلة بالتقييم (Ertugrul et al.,2017).

وتُعد القابلية للقراءة Readability جانبًا رئيسيًا وأحد بدائل جودة الإفصاح. فقد بدأ الاهتمام بقياس جودة الإفصاح بدلالة القابلية للقراءة، منذ دعوة Core (2001) والتي أوضحت أنه يجب تحسين طرق قياس جودة الإفصاح باستخدام أسلوب الكتابة واللغة والخصائص النصية Narratives الأخرى للإفصاح. وقد جذبت مشكلة تعقد قراءة التقرير السنوي مؤخراً الكثير من الاهتمام، وأثار عدم قابليتها للقراءة المخاوف من قبل المنظمين والممارسين والباحثين(Luo et al., 2018). وخلال الآونة الأخيرة، أصبحت إدارة مخاطر الشركات موضع اهتمام كبير في عالم الشركات. إذ تتعرض الشركات في ظل بيئة العولمة لأنواع مختلفة من المخاطر التي تؤثر على قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين. لذلك، يُتوقع ألا تقوم الشركات بتحديد وإدارة المخاطر فحسب، بل يجب عليها أيضاً أن تقوم بالإفصاح عنها اختيارياً لأصحاب المصالح، حيث يطلب واضعو المعايير بشكل متزايد من الشركات الإفصاح عن هذه المعلومات.

وعلى الرغم من إلزام الشركات بالإفصاح عن المخاطر وإدارتها في بعض البلدان المتقدمة نتيجة لأهمية ذلك بالنسبة للعديد من أصحاب المصالح، إلا أنه لا يزال اختيارياً بشكل كبير في أجزاء كثيرة من دول العالم. إذ يُترك هذا النوع من الإفصاح لتقدير إدارة الشركة في العديد من البلدان في إطار المبادئ التوجيهية المتفاوتة التي تصدرها الهيئات المحاسبية (Amran et al., 2009). ويُعد الإفصاح عن المخاطر وإدارتها مفيداً للمحللين الماليين، والمستثمرين، وأصحاب المصالح الأخرى في الشركة لأنه يعمل على تعزيز الشفافية، وتحسين جودة الإفصاح عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين الخارجيين. كذلك يمكن أن يكون له آثار إيجابية على ثقة أصحاب المصالح في إدارة الشركة، وقد يؤدي إلى إجراء تقييم أفضل لأداء الشركة في المستقبل (Abraham & Cox, 2007; Amran et

(al., 2009، وهو ما دفع الجميع نحو السعي لضمان سلامة هذه المعلومات والتقليل من عدم تماثلها بين الجهات المنتجة والمستخدمة لها.

ويعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الأساسية في اقتصاديات أي دولة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، ومن ثم فإن تطوير هذا القطاع والحفاظ على استقراره يمثل أحد المعايير الأساسية للحكم على قوة وسلامة اقتصاديات الدول، حيث يساهم الاستقرار المالي في تحسين كفاءة ادارة وتوزيع الموارد الاقتصادية. كما يساهم في تقييم المخاطر المالية وتحديدها وادارتها، ويعمل أيضاً على زيادة القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات المالية (زايد وآخرون،2023). وفي هذا السياق، فقد تزايد الاهتمام على الصعيد المحلى والعالمي بتحسين منفعة المعلومات المحاسبية، ونرى ذلك واضحاً في ظل التطورات الحديثة للمعايير الدولية للتقرير المالي، والتي نادت بضرورة الاهتمام بتحسين خصائص المعلومات المحاسبية بما يحسن من جودتها. وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان، والدور المُعدل لجودة عملية المراجعة وذلك بالتطبيق على البنوك السعودية خلال الفترة 2018-2022.

2- مشكلة البحث

يُعد أسلوب كتابة التقرير المالي وترابطه وقابليته للقراءة مؤشراً رئيسياً لجودة الإفصاح، ويمكن للإدارة إما أن تفصح عن معلومات سهلة وقابلة للقراءة لإبراز أدائها الجيد، أو التعتيم والتشويش لإخفاء الأداء الضعيف، والأخبار السيئة عن المستثمرين والمقرضين، مما يؤثر على إدراكهم للمخاطر ويدفعهم إلى النقد، ويزيد من مستوى المخاطر التي تواجه الشركة (Rjiba et al., 2021). وفي هذا الصدد أوضح العديد من الدراسات (Beretta and Bozzolan, 2004; Lajili and Zeghal, 2005) أن الافصاح المالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصص هذا الائتمان، بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً، حيث جاء هذا الافصاح موجزاً وغامضاً بشكل لا يفي بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك من ملاك ومقرضين ومودعين وجهات رقابية. إذ لم يوضح هذا الافصاح حجم المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك، وكذلك حجم الديون الجيدة والديون غير الجيدة، وأيضاً قيمة المخصصات التي يجب تكوينها طبقاً لحجم المخاطر الائتمانية.

ومن منطلق أن مخرجات الأداء المالي في البنوك تعتبر من مقومات نجاحها، وأحد العوامل التي تسهم في تعزيز قدرتها للتصدي للمخاطر المتوقعة، وبما أن الافصاح عن المخاطر الائتمانية يرتبط بمستوى

مخاطر الائتمان بالبنوك وكذلك بإمكانيته في تخفيض الفشل المالي، فيجب أن يكون أولى الأولويات لدى البنوك والاهتمام به والعمل على اتخاذ جميع الوسائل والطرق لتحسينه باعتباره أداة لتقييم سلامة المركز المالي للبنوك بحيث يعطي مؤشرات واشارات تحذيرية للبنوك بأن هناك خطراً قادماً يهدد البنك.

وفي ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤلين التاليين:

- هل هناك علاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان؟
- ما مدى تأثير جودة عملية المراجعة على العلاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان؟

3- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة العلاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان، والدور المُعدل لجودة عملية المراجعة على هذه العلاقة، وذلك باستخدام عينة من البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول) خلال الفترة من 2018 وحتى عام 2022.

4- أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتناولها، ويمكن توضيح هذه الأهمية من الناحيتين العلمية والعملية، على النحو التالي:

أولاً: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من مجموعة من العوامل لعل أهمها:

1- اهتمام مستخدموا القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من عدم تعرضه لعسر مالي. ويعزز الثقة لدى هؤلاء المستخدمين الإفصاح المناسب عن المخاطر الائتمانية التي قد تواجه البنك، بالإضافة إلى أساليب قياسها وآثارها على رأس المال. ومع تزايد تطبيق مقررات اتفاقية بازل، يؤثر ذلك على الأداء المالي للبنوك، مما يسهم في حماية أصولها وتنفيذ برامجها التنموية بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها المنشودة.

2- التحديات الخطيرة التي تواجهها البنوك في الفترة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بمخاطر التعثر المالي والتهديدات بالإفلاس. فقد تعرضت العديد من البنوك للانهيار بعد الأزمة المالية الأخيرة، نتيجة لضعف مؤشرات الاستقرار المالي وعدم قدرتها على مواجهة الصدمات.

3- تفاوت نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على مستوى مخاطر الائتمان في البنوك، وكذلك العوامل المؤثرة في هذا الإفصاح. لذا، فإن تحليل هذه العلاقة في بيئة الأعمال السعودية سيساهم في تعزيز شفافية الإفصاح، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة القرارات المالية والاستثمارية للبنوك. بالإضافة إلى ذلك، يعد تقديم صورة شاملة للإستراتيجية الكلية للإفصاح، سواء الإلزامي أو الاختياري، عن المخاطر الائتمانية أمراً ضرورياً لتحسين الأداء المالي للبنوك.

ثانياً: الأهمية العملية

تنبع الأهمية العملية لهذا البحث من مجموعة من العوامل لعل أهمها:

1- وضع أسس محددة للتقرير عن مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في البيئات المختلفة، وتوفير دليل تطبيقي على أثر صعوبة قراءة الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على مستوى مخاطر الائتمان للبنوك التجارية في بيئة الأعمال السعودية في ظل الدور المُعدل لجودة عملية المراجعة.

2- سعي البنوك باستمرار إلى متابعة تقارير الإفصاح لتفادي المخاطر الائتمانية المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف، حيث تقدم هذه التقارير السنوية والدورية معلومات كمية ونوعية تتيح الكشف المبكر عن أي اتجاهات سلبية قد تؤثر على جودة الأداء المالي للبنك. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية والإدارة والجهات الرقابية.

5- حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة العلاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان، والدور المُعدل لجودة عملية المراجعة، وذلك باستخدام عينة من البنوك السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول) خلال الفترة 2018-2022. وبالتالي، يقع خارج نطاق هذا البحث دراسة المحددات الأخرى لمستوى مخاطر الائتمان بالبنوك. كذلك يقتصر البحث على دراسة أثر جودة عملية المراجعة على العلاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. وبالتالي، يقع خارج نطاق هذا البحث دراسة المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على هذه العلاقة. يُضاف إلى ذلك، أن عينة الدراسة اقتصرت على البنوك السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول) خلال الفترة 2018-2022. وأخيراً، فإن تعميم نتائج البحث سيكون في ضوء تلك الحدود والعينة التي سيجرى عليها البحث.

6- خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي إطار حدوده يُستكمل البحث على النحو التالي:

6-1 قابلية القوائم المالية للقراءة (المفهوم والمقاييس والمحددات والمردود).

6-2 مخاطر الائتمان.

6-3 جودة عملية المراجعة.

6-4 الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

6-5 الدراسة التطبيقية.

6-6 نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة.

6-1 قابلية القوائم المالية للقراءة (المفهوم والمقاييس والمحددات)

اهتمت العديد من الدراسات بالقابلية للقراءة (Luo et al., 2018; Xu et al., 2019) وأشارت إلى أنه منذ دراسة Li (2008) أصبح موضوع القابلية للقراءة موضوعًا مهماً في الأدب المحاسبي، في مجال جودة الإفصاح.

وفيما يتعلق بمفهوم القابلية للقراءة، لا يوجد تعريف متفق عليه للقابلية للقراءة، فقد عرف Davison & Kantor (1982) القابلية للقراءة بأنها الخلفية المعرفية المفترضة في القارئ لجعل النص يتناسب مع مستوي قابليته للقراءة. وقد عرف Lehavy et al. (2011) القابلية للقراءة على أنها سهولة الفهم بسبب أسلوب الكتابة. أو الدرجة التي تجد بها فئة معينة من الأشخاص مادة قراءة واضحة ومقنعة. ويوضح Loughran & McDonald (2014) بأنها تعني الاتصال الفعال للمعلومات الملائمة ذات الصلة بالتقييم، أو القدرة على استيعاب المعلومات ذات الصلة بالتقييم. بينما أكد Richards & van (2015) على أنه من المهم التمييز والتفرقة بين القابلية للقراءة، والقابلية للفهمUnderstandability، حيث ترتكز القابلية للقراءة على مدي صعوبة النص والتي تتأثر بمستوي معرفة وخبرة القارئ في حساب مستوي الصعوبة. بينما القابلية للفهم تعتمد على مدي قدرة القارئ على التفاعل مع النص وتحديد المعني السليم، وبذلك فهي مقياس لقدرته اكتساب المعرفة من النص. وكذلك يري Ezat (2019) القابلية للقراءة على أنها أداة اتصال تساعد المستخدمين المتنوعين في الحصول على المعلومات المطلوبة من الإفصاح السردي في التقارير السنوية للشركة. في حين اتفق (Ajina et al.,2016; Jain, 2020) على أن القابلية للقراءة تعني في الأساس جعل المعلومات التي يتم الافصاح عنها سهلة المنال ومفهومة، وتمكن من قراءة التقارير المالية.

ويري الباحث أن القابلية للقراءة تعكس درجة أو أسلوب ترابط الكتابة، وهي وسيلة فعالة للتواصل. تجعل هذه القابلية المعلومات المحاسبية الملائمة والمهمة للتقييم، المعلن عنها في القوائم المالية وإيضاحاتها، واضحة وسهلة الفهم. وبالتالي، تمكّن المستخدمين من استيعابها وتفسيرها بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بمقاييس القابلية للقراءة، فقد اتبعت الدراسات منهجين لقياس قابلية التقارير المالية للقراءة؛ حيث يعتمد **المنهج الأول** في القياس على درجة تعقيد التقرير، ومنها علي سبيل المثال مؤشر The Read Index وقد اعتمدت عليه العديد من الدراسات مثل (Biddle et al., 2009; Ajina et al., 2016; Lo et al., 2017; Ezat, 2019) وهو المقياس الأكثر شيوعاً وهو عبارة عن مزيج من متوسط طول الجملة ونسبة الكلمات المعقدة، ويعتمد هذا المقياس علي فرضية أنه كلما زاد عدد الكلمات في الجملة، زادت صعوبة قابلية القراءة. كما يتم استخدام العديد من الصيغ لقياس مستوى القابلية للقراءة، مثل؛ صيغةFlesch–Kincaid، وصيغ Dale–Chall، ومؤشر Gunning، ومؤشر (LIX) Lasbarhets، وتعتمد هذه الصيغ، علي طول الجملة من خلال متوسط عدد الكلمات لكل جملة، وعدد الكلمات المعقدة، وعدد المقاطع لكل كلمة والنسبة المئوية للكلمات المكونة من ستة أو سبعة أحرف. وتتناسب معظم هذه الصيغ مع الدول المتقدمة التي تستخدم اللغة الإنجليزية كلغة أولى عند إعداد التقارير السنوية للشركات (Ezat, 2019).

أما **المنهج الثاني** فقد اعتمد في قياس مستوي القابلية للقراءة على طول التقرير، وذلك بدلالة عدد الكلمات أو الصفحات أو حجم التقرير، وتتميز هذه المقاييس بأنها أقل تعقيداً وتتماشي مع أي لغة تكتب بها التقارير المالية سواء الانجليزية، أو العربية أو غيرها من اللغات (السواح، 2019، Cho et al.,2019). وقد اقترح كل من (Lehavy et al., 2011; Loughran & McDonald, 2014; Ertugrul et al.,2017; Garel et al., 2019) استخدام اللوغاريتم الطبيعي لحجم الملف كمقياس لمستوي القابلية للقراءة. كما أشار كل من (Cheung & Lau 2016; Luo et al.,2018 ; de Souza et al., 2019) أنه يمكن استخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد الكلمات. في حين يري (Morunga & Bradbury, 2012; Lawrence, 2013; Cho et al., 2014; Luo et al., 2018; de Souza et al.,2019) أنه يمكن استخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات التقرير كمقياس لقياس القابلية للقراءة. كما اعتمد(2019) Karim & Sarkar على اللوغاريتم الطبيعي لعدد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

يستنتج الباحث من ذلك أن هناك مقاييس متعددة للقابلية للقراءة، مع وجود مدخلين رئيسيين للقياس. الأول يركز على درجة تعقيد التقرير، من خلال طول الجمل ونسبة الكلمات المعقدة، بينما الثاني يعتمد

على طول التقرير من حيث عدد الكلمات أو الصفحات أو حجمه. وقد وُجهت انتقادات لكلا المدخلين، مما يشير إلى عدم وجود مقياس مقبول بشكل عام.

وفيما يتعلق بالنظريات المفسرة لقابلية القوائم المالية للقراءة، فوفقا **لنظرية الوكالة** Agency theory، هناك تعارض في المصالح بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة، ويخلق ما يعرف بعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف المختلفة، لذلك من المحتمل أن يزيد مستوى الإفصاح، باعتباره الآلية التي تخفض من التكاليف الناتجة عن التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة، وبالتالي فإن وضوح وسهولة قراءة التقارير المالية،يزيد من مستوي وجودة الإفصاح، ويقلل من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف المختلفة، ويقلل من المخاطر، ويزيد من ثقة المستثمرين والمقرضين وتجعلهم قادرين علي اتخاذ القرارات بشكل أفضل، ويخفض من تكاليف الوكالة(Hassan, 2009).

وكذلك وفقًا **لنظرية الإشارة** signaling theory يُفترض أن إدارة الشركات التي لديها أخبار جيدة، تسعي أن تفصح عن هذه المعلومات حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار غير جيدة، من خلال تعزيز وتسهيل مستوي أسلوب كتابة وقراءة تقاريرها المالية المقدمة إلى المساهمين والمقرضين، بما يعكس هذه الحالة المتفائلة، وبذلك فإن القابلية للقراءة تترجم كعلامة جيدة للاستثمار في الشركة (Francis et al., 2008). كما يري Hassan (2009) أنه وفقاً **للنظرية الشرعية** Legitimacy Theory فإن الإفصاح يستخدم كأداة لتوضيح أن الشركات تعمل بما يتفق مع قيم المجتمع ولتقدم صورة حول مسئوليتها الاجتماعية ولتحقيق والحفاظ على الشرعية المجتمعية. وبذلك فان الشركات تستخدم استراتيجية تحسن جودة الإفصاح من خلال إعداد تقارير مالية أكثر قابلية للقراءة قراءة أعلى للتقارير السنوية تكون أكثر ربحية، وهو مؤشر على أنها أكثر ربحية وتنخفض لديها تكاليف الوكالة، وبذلك فإن تحسين القابلية للقراءة تمثل استراتيجية إفصاح لتحسين صورتهم وبالتالي الحفاظ على شرعيتهم الاجتماعية وبقائهم والاستمرارية داخل المجتمع.

وفيما يتعلق بمحددات القابلية للقراءة، فقد اتفقت دراسات (Loughran & McDonald, 2014; Luo et al., 2018; de Souza et al., 2019) على أن زيادة قابلية التقارير المالية للقراءة تتم بغرض زيادة الاتصال الفعال مع أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين، بغرض مساعدتهم في تقييم أسهم الشركة وتقدير أرباحها. في حين اتفق(Li, 2008; Riley & Luippold, 2015) على أن من المحددات الرئيسية التي تؤثر على سهولة أو قابلية التقارير المالية للقراءة، هو قيام الإدارة بالتلاعب للتأثير على إدراك المستخدمين من خلال التشويش عن الأخبار غير السارة بطريقة يصعب قراءتها. بينما يري Hassan, (2009) أن تحسين القابلية للقراءة تتم لتحسين صورة الشركة، وضمان شرعيتها الاجتماعية، وبقاء

استمرارها. في حين اتفق (Ezat, 2019; Rjiba et al., 2021) على أن من محددات القابلية للقراءة، إمكانية تيسير حصول الشركة على التمويل، فتسهيل أسلوب كتابة تقاريرها، يقلل من عدم تماثل المعلومات، وييسر المراقبة من قبل أصحاب الأموال، ويخفف من المخاطر وعدم التأكد، وبالتالي يتم تشجيع المستثمرين، وحملة الديون على تزويد الشركة بالتمويل المطلوب.

2-6 مخاطر الائتمان

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت بيئة الأعمال المصرفية المعاصرة العديد من المتغيرات المعاصرة التي أوجدت تحديات كبيرة أمام البنوك في سعيها نحو تدعيم قدرتها التنافسية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في البقاء والاستمرار والنمو في ظل أسواق تتصف بحدة المنافسة، إلى جانب تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل، وما صاحبه من تغيير في هيكل الخدمات المصرفية، وظهور الكثير من الابتكارات المالية، ذلك فضلاً عن تعرض النظام البنكي كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى للعديد من المخاطر، والتي تشكل مخاطر الائتمان Credit Risk المصدر الرئيسي لها والتي قد تكون مصدرا للخسارة، مما يتطلب ضرورة إدارتها والسيطرة عليها، مما يستوجب من الفكر المحاسبي المعاصر ضرورة تعريفها وقياسها والإفصاح عنها، ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية في ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية حازمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر، وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة (حسين، 2021).

ويعتبر الائتمان على مستوي البنك هو الاستثمار الذي يحمل بين جنباته مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في ذات الوقت يمثل الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد. ويعتبر منح الائتمان وظيفة رئيسية تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها. ويعرف الائتمان على أنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد، أو تقرير حدود يضعها تحت تصرفه أو يكفله فيها لفترة محددة متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد وفقاً للسياسة الائتمانية للبنك (حسين، 2021).

وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك. وتعرف مخاطر الائتمان بأنها عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك أو التخلف عن السداد بما يسبب حدوث خسائر. إذ تشير مخاطر الائتمان إلى عدم قدرة المقترض على السداد أو قيامه بتأجيل السداد نتيجة لظروف حالت

دون حصوله على التدفقات النقدية المتوقعة سواء أكانت ناتجة عن السوق أو العمليات التشغيلية للمقترض وتعثره وعدم قدرته على القيام بأعماله بشكل منتظم ومن ثم العجز عن سداد التزاماته في الموعد المحدد (السلوادي ومشارقة، 2020). كما عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها احتمال فشل المقترض المصرفي أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقًا للشروط المتفق عليها(BCBS, 2000) .

كما عرفها(2018) Akram & Rahman بأنها مخاطر الخسارة الاقتصادية الناشئة عن فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وفي نفس السياق، عرفها مراد وآخرون (2020) بأنها المخاطر المرتبطة بالأنشطة الإقراضية للبنك سواء كانت تلك الأنشطة في شكل ائتمان نقدي أو تعهد ايجاري. وتنشأ تلك المخاطر إما لأسباب ترجع للمدين بتوقفه عن الوفاء بالتزاماته مع البنك طبقا للشروط المحددة، أو بسبب البنك نفسه من خلال التركز الائتماني للبنك في فئات أو أنشطة محددة، أو بسبب فشله في تحديد جودة القروض وما يترتب عليها من عدم تكوين مخصصات كافية ومن ثم تعريض أموال المودعين للخطر.

كما أوضح (2020) .Bhattacharya et al أن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم قدرة المقترض على السداد أو الوفاء بالتزامات الدين في الوقت المطلوب بناء على جدول السداد المتفق عليه. ويضيف ((2018) .Mukhtarov et al أن مخاطر الائتمان لا ترتبط بقيمة رأس المال فقط وإنما يمكن تعريفها بأنها التقلبات المتوقعة في قيمة صافي الربح ورأس المال للبنوك بسبب التأخر في سداد الديون وعدم سدادها من قبل العملاء. وفي نفس السياق، يتفق (2017) Duong and Huong مع وجهة النظر هذه حيث يري أن مخاطر الائتمان تتعلق بالفشل في سداد الفوائد أو أصل الدين في الوقت المحدد طبقا لعقد الائتمان، حيث أن التأجيل في الدفع في حد ذاته يعتبر إحدى درجات مخاطر ائتمان وفي أسوء الحالات تكون مخاطر الائتمان عبارة عن الفشل التام في الدفع.

ويري (2020) .Bhattacharya et al أن الخسارة المتوقعة لا تشكل مخاطر ائتمان إذا لم يكن هناك عدم يقين بحيث أن المستويات المتوقعة تساوي الخسائر الفعلية – وغالبا لا يحدث ذلك في الواقع العملي – حيث ينظر إلى الخسارة المتوقعة في تلك الحالة على أنها تكلفة متوقعة يجب أخذها في الاعتبار عند تسعير القروض، بينما تكون الخسارة غير المتوقعة هي الجوهر الحقيقي لمخاطر الائتمان.

وفيما يتعلق بضوابط إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمتطلبات لجنة بازل، أوضح حسين (2021) أن أهم الضوابط التي أقرتها لجنة بازل II لإدارة مخاطر الائتمان تتمثل في؛ ضرورة توافر مناخ ملائم لإدارة المخاطر الائتمانية، وضرورة توافر المعايير الملائمة لمنح الائتمان، بالإضافة إلى ضرورة توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته، وأخيراً توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان. وفى هذا الصدد

يؤكد الباحث على أهمية مقررات لجنة بازلII للرقابة المصرفية في ضبط أداء العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن سلامة المركز المالي للبنوك ويحول دون تعثرها.

وفيما يتعلق بأساليب قياس مخاطر الائتمان، تقوم البنوك عند قياس مستوى مخاطر الائتمان بدراسة الملاءة الائتمانية للعميل باتباع طريقة تصنيف للمخاطر بهدف تحديد الجودة الائتمانية للعميل وكشف نقاط الضعف في جودة المحفظة وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الائتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان واحتمال وقوع خسائر. وفى هذا الصدد، وضعت لجنة بازل II عدة أساليب لقياس مخاطر الائتمان تأخذ في جانب منها الأسلوب الذي تتبعه المؤسسات الدولية لتصنيف الائتمان، وهو **الأسلوب المعياري (النمطي)** Standardized Approach ويندرج تحت هذا الأسلوب نوعين أحدهما **الأسلوب المعياري الأساسي** المعتمد علي التصنيف الخارجي من قبل إحدى مؤسسات التقييم الدولية، والآخر **الأسلوب المعياري المبسط** وهو للتغلب علي عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول، وفي جانب اخر هناك أسلوب **التصنيف الداخلي** الذى يعتمد علي القياس للتصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية بشكل يسمح بالتطبيق لجميع البنوك. ويندرج تحت هذا الأسلوب نوعين أحدهما هو **أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي** والذي يتيح للبنوك قياس مدي التعرض لمخاطر الائتمان بواسطة نماذج ذات مواصفات محددة تضعها الجهات الرقابية، والثاني هو **أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم** والذي يقوم على تقييم المخاطر ذاتياً عن طريق القيام بكافة عمليات القياس (Basel, 2017).

وفيما يتعلق بتحديد العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان، أوضح Jalilian et al. (2019) أن أهم العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان تتمثل في التقييم السيئ لجودة ومقدرة المقترض على سداد القرض وكذلك انخفاض قدرة البنك على إدارة محفظة القروض بشكل جيد. وفي هذا الصدد، يرى منصور (2018) أن مخاطر الائتمان تحدث نتيجة لمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية. وتتمثل **العوامل الخارجية** في تغيرات الأوضاع الاقتصادية بشكل عام أو الكساد مثل ما حدث في أزمة كورونا عام 2020، أو انهيار غير متوقع في أسواق المال، حيث أي تغيرات في حركة السوق قد تؤثر سلباً على الطرف المقابل، أما **العوامل الداخلية** فتتمثل في ضعف ادارة الائتمان والاستثمار بالبنك، وعدم توافر سياسات ائتمانية رشيدة، وعدم متابعة المخاطر وادارتها بشكل جيد. ويضيف عبد الرحمن والصعيري (2018) تقسيماً آخر لمسببات حدوث مخاطر الائتمان، حيث أوضحا أن مخاطر الائتمان يمكن أن ترجع إلى ثلاثة مسببات رئيسية؛ السبب الأول **العميل** سواء كان ذلك بإرادته أو غير إرادته، أو بسبب **البنك** مثل تدني جودة شروط الائتمان، وضعف دراسة الموقف الائتماني للعميل، ونقص الكفاءة والمهارة في إدارة

محـافظ الائتمـان، أو **لأسـباب خارجيـة** تكـون خارجـة عـن إرادة البنـك والعميـل كـالظروف السياسـية والاقتصادية.

ومن ناحيـة أخرى، أوضـح Gila–Gourgour and Nikolaidou (2017) أن أهم العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان تتمثل في كلٍ من: **العوامل المرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي**، وهي تلك العوامل التي لها تأثير على مستوي الاقتصاد الكلي مثل معدل التضخم، ومعدل البطالة، وأسعار الفائدة، ومعدل الاستهلاك المحلي، والناتج المحلي الاجمالي، والدخل القومي، ومستويات الأسعار، حيث أن تلك العوامل لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان. كما تعتبر **العوامل المرتبط بالاقتصاد الجزئي** أحد المحددات الرئيسية لمخاطر الائتمان مثل القدرة المؤسسية المحدودة، وسياسات الائتمان غير الملائمة، وأسعار الفائدة المتقلبة، وسـوء الإدارة، والقـوانين غيـر الملائمـة، وانخفـاض مسـتويات رأس المـال والسـيولة، والإقـراض المباشـر، والترخيص الضخم للبنوك، وضعف ضمانات القروض، والتراخي في تقييم الائتمان، وممارسات الإقراض السيئة، والتدخل الحكومي وعدم كفاية الإشراف من قبل البنك المركزي. كما تشير تلك الدراسة إلى **العوامل الخاصة بالبنك** كأحد العوامل الرئيسية المسببة لمخاطر الائتمان مثل هيكل ملكية البنك، ونفقات التشغيل، ونمو الائتمان، والربحية، وكفاءة الإدارة، وتكوين الودائع وجودتها، وجودة الأصول، ورأس المال والحجم، ومتطلبات احتياطي البنك. كما تشير تلك الدراسة كذلك إلى وجود تأثير **للعوامل المرتبطة بالصناعة المصرفية** على مخاطر الائتمان مثل درجة المنافسة، والتطورات المستمرة في القطاع المالي، حيث أن المنافسة مفيدة للقطاع المصرفي. إذ أن المنافسة المتزايدة تشجع البنوك على تحمل المزيد من المخاطر المتنوعة، بما يجعل النظام المصرفي أقل هشاشة أمام الصدمات، وكذلك فإن **التطورات المالية للصناعة المصرفية** مثل رفع كفاءة عمليات الوساطة المالية وغيرها من المتغيرات الأخرى لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان.

وتتفق دراستا البردوني (2023) و Rehman (2016) على أن مصادر المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك تنقسم إلى مصادر ناتجة عن مخاطر داخلية وأخرى خارجية. إذ تتمثل **المخاطر الداخلية** في المخاطر التي تكون متعلقة بالبنك وهي، **مخاطر السيولة** والتي تعتبر من المخاطر الرئيسية والتي تنشأ عندما يكون البنك غير قادر على تمويل الموجودات أو تسديد الالتزامات بمعنى عدم قدرته على المواءمة والمطابقة بين سحب الودائع وتسديدات المقترضين، **ومخاطر معدل الفائدة** وهي المخاطر التي يتعرض لها عند استعمال الودائع لدى البنك المركزي لسد حاجته من السيولة بمبالغ تزيد عن الحد الأدنى لإعادة الخصم. بينما تتمثل **المخاطر الخارجية** في المخاطر المتعلقة بالمقترض وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العميل (المقترض) في الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان، أوصت مقررات بازل II بضرورة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بنوعيها سواء **إفصاح نوعي** حيث يتم الإفصاح عن كيف يتم تحديد انتهاء مواعيد السداد، وكيف يتم تحديد القروض الضعيفة، ووصف للأساليب المتبعة لمسموحات قروض بعينها ومسموحات المخاطر الائتمانية، وأخيراً سياسة البنك لإدارة المخاطر الائتمانية. **وإفصاح كمي** حيث يتم الإفصاح عن المبالغ المعرضة لمخاطر الفشل في السداد وفقاً للتوزيع الجغرافي أو للصناعة أو وفقاً لفترات الاستحقاق، وقد تطلبت الدعامة الثالثة الإفصاح عن المسموحات الخاصة والعامة والمصروفات المتعلقة بالمسموحات مع الإفصاح عن تسوية التغيرات في المسموحات للقروض الضعيفة (حسين، 2021).

ونظرا لأهمية الإفصاح في مجال القطاع المصرفي بشكل عام، وفي البنوك بشكل خاص، فقد ألزمت السلطات الرقابية في الدول البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المماثلة" والذي يلزم البنك بأن يفصح عن طبيعة وقيم الارتباطات المالية والتي تكون غير قابلة للإلغاء ولا يستطيع البنك الرجوع عنها بإرادته بدون تعرضه لمخاطر يترتب عليها جزاءات أو أعباء تقع على عاتقه. وكذلك الإفصاح عن طبيعة وقيم الاحتمالات الطارئة والارتباطات التي تنشأ عن بنود خارج الميزانية مثل اتفاقيات البيع واعادة الشراء التي لم يتم ادراجها في الميزانية، وعقود الخيارات والعقود المستقبلية والتسهيلات المصرفية المتاحة. أما بالنسبة لاستحقاقات الأصول والالتزامات فقد أكد المعيار على ضرورة إفصاح البنك عن تحليل للأصول والالتزامات على أساس تصنيفها في مجموعات استحقاق على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تواريخ الاستحقاق المتعاقد عليها. وفي حالة السداد على أقساط، فإنه يجب تحديد الفترة التي يتم خلالها سداد أو استلام القسط وذلك طبقاً لشروط التعاقد أو حسب التاريخ المتوقع للسداد أو الاستلام. ولقد أكد المعيار أيضاً على ضرورة أن يفصح البنك عن أية تركز للأصول والالتزامات والبنود خارج قائمة المركز المالي، ويتم تحديدها حسب المناطق الجغرافية، والعملاء، أو المجموعات الصناعية، أو قطاعات النشاط، أو أية تصنيفات أخرى مناسبة لظروف البنك والتي قد تؤدي إلى حدوث مخاطر، مما يعطى مؤشراً يفيد في التعرف على المخاطر المحتملة المرتبطة بتحقق الأصول ومصادر الأموال المتاحة، كما يعد الإفصاح عن التقلبات الهامة في أرصدة العملات الأجنبية مؤشراً هاماً عن مخاطر الخسائر الناتجة عن التغيرات في معدلات أسعار الصرف.

وفي نفس السياق، ركز المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 (IFRS 7) بشكل كبير على الإفصاح النوعي والكمي عن المخاطر وكيفية إدارتها، ويهدف هذا المعيار إلى مطالبة المنشآت بتقديم إفصاحات في

قوائمها المالية تتمثل في؛ الإفصاح النوعي، والإفصاح الكمي لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية.

وفيما يتعلق بتعريف الإفصاح عن مخاطر الائتمان، يُعرف الإفصاح عن المخاطر بأنه إظهار المعلومات المالية والأحداث الجوهرية والمخاطر التي يتعرض لها البنك في القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة وذلك لمساعدة المستخدمين وأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات. وعادة ما يشير وضع البنك المالي إلى الصحة المالية للاقتصاد حيث يعتبر الإفصاح أمراً بالغ الأهمية للمستثمرين وأصحاب المصالح وذلك لفهم الأداء المالي للبنك. ومع ذلك، في بعض الحالات قد يصعب قراءة مثل هذه الإفصاحات حيث أن معظم المستثمرين العاديين لا يفهمون المستندات المعقدة وبالتالي يصبح قابلية قراءة هذه الإفصاحات صعباً، وقد يؤثر سلباً وتفشل التقارير المالية في تحقيق الغرض منها. ويُعد الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر في التقارير المالية المنشورة جوهر عملية إدارة المخاطر، حيث يتم من خلاله إتاحة المعلومات عن المخاطر التي تواجهها المنشأة أو التي من المحتمل أن يواجهها الملاك وأصحاب المصلحة فيها، باعتبار أن هذه المعلومات تعد مدخلات أساسية لقرارات الفئات المستخدمة لهذه التقارير (البردوني، 2023).

كما عرفت دراسة Hassan (2009) الإفصاح عن المخاطر بأنه المعلومات المدرجة بالقوائم المالية حول أحكام وتقديرات المديرين المعتمدة على السياسات المحاسبية القائمة على القيم السوقية مثل المحاسبة عن تدهور الأصول، وتحوط المشتقات والأدوات المالية، والقيمة العادلة، وكذلك الإفصاح عن المعلومات غير المالية حول خطط الشركات، واستراتيجيات التوظيف، والمخاطر المالية، وغيرها من المخاطر التشغيلية والاقتصادية والسياسية.

وفيما يتعلق بأهمية الإفصاح عن المخاطر وإدارتها، أوضح العديد من الدراسات (Linsley and Shrives, 2006; Abraham and Cox, 2007; Amran et al., 2009) أن الإفصاح عن المخاطر وإدارتها يُعد ذا فائدة للمحللين الماليين، والمستثمرين، وأصحاب المصالح الأخرين في الشركة لأنه يعمل على تعزيز الشفافية، وتحسين جودة الإفصاح وذلك عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين الخارجيين. يضاف إلى ذلك، أن هذا الإفصاح يمكن أن يكون له آثار إيجابية على ثقة أصحاب المصالح في إدارة الشركة، مع تخفيض مخاطر الشركة المدركة من قبل أصحاب المصالح، حيث أن استراتيجية الإفصاح المفتوحة يفترض أنها تؤدي إلى تقييم أفضل لأداء الشركة في المستقبل، والذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال.

ويتفق ذلك مع دراسة Epstein and Buhovac (2006) والتي أشارت إلى أهمية الإفصاح عن المخاطر للمديرين وأصحاب المصالح الخارجيين. إذ يحتاج المديرون إلى أنظمة إفصاح جيدة عن المخاطر لدمج تقييم المخاطر في كل من: (أ) قراراتهم التشغيلية والاستثمارية الرأسمالية، (ب) مراجعة الأداء، (ج) قرارات الحوافز. ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن الإفصاح عن المخاطر هو آلية للحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصالح، وتخفيف مشاكل الوكالة، وتضييق فجوة المعلومات، وتحسين وظيفة الإشراف والرقابة (Jensen and Meckling, 1976). يضاف إلى ذلك أيضاً، أن توصيل معلومات عن المخاطر إلى أصحاب المصالح يمكن أن يساعد الشركة في تخفيض تكلفة رأس المال، وتحديد المخاطر الخاصة بها، وتقدير القيمة السوقية (Abraham and Shrives, 2014; Elshandidy and Neri, 2015).

وفي نفس السياق، أوضحت دراسة Alzead (2017) أن الإفصاح عن معلومات المخاطر في التقارير السنوية يمكن أن يسهم في تحقيق فوائد عديدة لكل من المُعدين والمستخدمين؛ ألا وهى تقديم معلومات عن استراتيجية إدارة المخاطر، وتحديد مدى استدامة أو تذبذب التدفقات النقدية. وبالتالي، يمكن أن يساعد التقرير عن المخاطر مستخدمي المعلومات في تقييم المركز المالي للشركة وأدائها، ومساعدة الشركات على تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر، كما يؤدي إلى تعزيز المساءلة عن طريق السماح للإدارة بالإفصاح عن معلومات مفيدة عن جهودها للاضطلاع بمسئولياتها، فضلاً عن دعم حماية المستثمرين من خلال مساعدة المستثمرين على تأكيد أو تعديل آرائهم حول ملفات المخاطر الخاصة بالشركة. كما أوضحت هذه الدراسة أن ارتفاع جودة الإفصاح عن المخاطر يساعد المستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق في عملية اتخاذ القرارات، من خلال توفير فهم أفضل للتعرض للمخاطر وممارسات إدارة المخاطر للشركات. وقد أشارت دراسة Elshandidy et al. (2018) إلى أنه استناداً إلى نظرية الإشارة، فإنه كلما أفصح المديرون عن مزيد من المعلومات المتعلقة بالمخاطر كلما انخفض مستوى عدم التأكد لدى المستثمرين. وتُعد المخاطر عنصراً لا مفر منه في أي شركة. إذ تتعرض الشركات إلى العديد من المخاطر سواء المالية، أو غير المالية والتي يمكن أن تؤثر سلباً على أسعار الأوراق المالية. وبالتالي، فإنه من المفيد لأصحاب المصالح أن يتم الإفصاح عن مثل هذه المخاطر في الوقت المناسب (Amran et al., 2009).

ومع ذلك، أشارت دراسة Lajili and Zeghal (2005) إلى أن المعلومات غير المالية المتعلقة بإدارة المخاطر تلقى تركيزاً أقل، وبالتالي يكون الإفصاح عنها أقل مقارنة بالإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر المالية. كما أوضحت الدراسة أن الإفصاح عن المخاطر وإدارتها يخدم كلاً من الإدارة والأطراف الخارجية. وقد أوضح الشعراوي (2016) وجود اهتمام عالمي بتطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل وفعال. وقد بدا

ذلك واضحاً من خلال المعايير والإصدارات التي تمت في العديد من دول العالم. ففي بريطانيا، أصدر معهد إدارة المخاطر IRM (2002) معياراً يتناول أهم المصطلحات المتعلقة بالمخاطر. وفي سبتمبر 2004 أصدرت لجنة COSO إطاراً متكاملا بعنوان" إدارة مخاطر المشروع –إطار متكامل". أما في أستراليا ونيوزيلندا فقد صدر أول معيار لإدارة المخاطر في عام 1995، والذي تم تَعديله عام 2004، حيث رَكز هذا المعيار على أهمية دمج ممارسات إدارة المخاطر مع ثقافة وعمليات المنظمة. أما على المستوى الدولي فقد صدر معيار عالمي من خلال المنظمة الدولية للمعايير والذي أضفى طابعاً رسمياً على ممارسات إدارة المخاطر ليكون مُعترفاً به عالمياً، ويحل محل المعايير المتعددة القائمة، ألا وهو معيار ISO 31000 والصادر عام 2009.

3-6 جودة عملية المراجعة

تعد دراسة DeAnglo (1981) من أوائل الدراسات التي وضعت تعريفاً لجودة المراجعة حيث وصفتها بالاحتمال المقدر من جانب السوق والمتعاملين لقيام مراجع ما بكلٍ من الكشف والتقرير عن وجود تجاوز أو خطأ بالنظام المحاسبي لعميله، ويعتمد احتمال الكشف على عدة عوامل منها القدرات الفنية والتكنولوجية للمراجع والإجراءات المطبقة وحجم عينته، أما احتمال التقرير عن التجاوز فيعتمد على استقلالية المراجع عن عميله. ولكن تقييم هذا الاحتمال المشترك للكشف والتقرير يواجه بمشكلة تتعلق بكون إجراءات المراجعة غير ملحوظة بشكل مباشر لمستخدمي القوائم المالية بالإضافة لعدم توافر معلومات كافية لدي المستخدمين عن دوافع المراجع للتقرير عن التجاوزات، وبالتالي هناك تكلفة جوهرية لملاحظة المستخدمين الجودة المراجعة والتمييز بين مستوياتها المختلفة، الأمر الذي دفع المستخدمين إلى تطوير مقاييس بديلة لجودة المراجعة إستناداً لمتغير أخر يسهل ملاحظته ويرتبط بتلك الجودة كحجم مكتب المراجعة وسمعته المهنية.

وفي نفس السياق، فقد اعتبرت دراسة Skinner & Srinivasan (2012) أن من أهم دوافع الطلب على خدمات المراجعة من مكاتب المراجعة الأربعة الكبري Big 4 هو دافع السمعة المهنية لتجنب فشل عملية المراجعة، حيث تعد السبب للتحول من مراجع لآخر حال اكتشاف تدهور سمعته المهنية. وقد وصف مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة PCAOB جودة المراجعة الخارجية بأنها مدي تحقيق احتياجات المستثمرين لمراجعة مستقلة يعتمد عليها وتقارير فعالة للجنة المراجعة فيما يتعلق بـ (القوائم المالية وما يتعلق بها من إيضاحات– التوكيد على الرقابة الداخلية – التنبيه بخصوص قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار)، وقد ركز هذا الوصف لجودة المراجعة على مدى الوفاء باحتياجات المستفيدين من خدمة المراجعة (PCAOB, 2013b).

وفيما يتعلق بمقاييس جودة المراجعة، أجرت دراسة Christensen et al. (2016) استقصاء لأراء كل من المستثمرين والمراجعين حول مدي قبول سمات جودة المراجعة والتي يمكن الاعتماد عليها في قياس الجودة، وقد تم حصر تلك السمات في أربعة مجموعات تمثل المراحل الأساسية لعملية المراجعة، **أولاً: المدخلات** حيث أكد كل من المستثمرين والمراجعين على أهمية السمات الشخصية للمراجع والسمعة المهنية لمكتب المراجعة وأهمية تنفيذ عملية المراجعة بواسطة شخص مدرب، **ثانياً: العمليات** حيث أعطي المراجعون أهمية كبيرة بتلك المرحلة للالتزام بمعايير الممارسة المهنية، كما اتفق كل من المراجعين والمستثمرين على تخطيط عملية المراجعة والانتهاء منها في التوقيت المناسب، **ثالثاً: المخرجات والرأي** وقد اهتم بها المستقصي منهم كنتيجة للقيود على البيانات، وقد اشتملت تلك المجموعة على إعادة إصدار القوائم المالية، والاستحقاقات المبالغ فيها، وإصدار رأي نظيف لعميل المراجعة والذي قد أفلس بتاريخ لاحق. **رابعاً: ما بعد الرأي المهني** حيث اتفق المستقصي منهم على أن الجودة المرتفعة يمكن الاستدلال عليها بانخفاض نواحي القصور المكتشفة من جانب الـ PCAOB أو من واقع فحص الزميل أو الفحص الداخلي.

6-4 الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

استهدف العديد من الدراسات دراسة العلاقة بين مدى قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة عبد الصمد (2008) تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك التجارية مع تحديد طرق قياسها لتحديد الحد الأدنى لرأس المال وذلك كما ورد باتفاقية بازل، وتحديد متطلبات الإفصاح عن المخاطر كما وردت في معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومقررات لجنة بازل. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير كل من المعيار المحاسبي المصري رقم (19) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) واللذان يختصان بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة على أن يتضمنا إطاراً للإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

بينما هدفت دراسة Oliveira et al. (2011) إلى تقيم ممارسات الإفصاح عن المخاطر في 190 مؤسسة ائتمان برتغالية. وبالاعتماد على تحليل محتوى التقارير السنوية الفردية لعام 2009، توصلت الدراسة إلى أن الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر تفتقر إلى إمكانية المقارنة، وأوصت السلطات الإشرافية البرتغالية بتبني أليات تطبيق أكثر فعالية في التوسط للامتثال للحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المخاطر الإلزامية. ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة سلامة والرفاعي (2011) إلى اختبار العلاقة بين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ومخاطر أسهمها الكلية. وقد تم قياس أداء البنوك من خلال ستة مؤشرات مالية هي (الربحية، والرفع المالي، والسيولة، وكفاية رأس المال، وجودة

الأصول، وجودة الإيرادات)، أما المخاطر الكلية فقد تم قياسها باستخدام الانحراف المعياري. وقد اشتملت الدراسة على أحد عشر بنكاً تجارياً أردنياً. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر الربحية والمعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، هو المؤشر المالي الوحيد المؤثر على المخاطر الكلية لأسعار أسهم البنوك التجارية الأردنية المدرجة في البورصة. وفي سياق أخر، تناولت دراسة القمودي (2015) القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل مع إجراء دراسة تطبيقية على بنكين هما بنك الجمهورية وبنك الصحاري. وتوصلت الدارسة إلى ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان و مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة Gizaw and Sujata (2015) الى اختبار أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك الأثيوبية، حيث تم جمع بيانات من ثمانية بنوك تجارية أثيوبية للفترة (2003-2014) من خلال التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة. وقد توصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج، لعل أبرزها أن مؤشرات مخاطر الائتمان (القروض المتعثرة، مخصص خسائر القروض، كفاية رأس المال) لها أثر معنوي على ربحية البنوك الأثيوبية. وقد أوصت الدارسة بضرورة تحسين إدارة المخاطر الائتمانية لزيادة ربحية البنوك الأثيوبية.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة Wontergthem(2015) بناء مؤشر شامل للإفصاح عن المخاطر بالبنوك بما يلبي متطلبات الافصاح والتوصيات المقترحة من قبل لجنه بازل للرقابة المصرفية (بازل 3) في ضوء الدعامة الثالثة التي تتعلق بانضباط السوق. كما هدفت الدراسة الى اجراء مقارنه لمستويات الافصاح طبقا لهذا المؤشر بين البنوك وبعضها البعض ذات الخصائص المختلفة، وذلك بالتطبيق على عينه مكونه من 30 بنكاً من البنوك الأوروبية، حيث ركزت الدراسة على المخاطر المتعلقة بكل من (الائتمان – السوق– سعر الفائدة). وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابيه بين الافصاح عن المخاطر وانخفاض الخسائر الرأسمالية أثناء اختبارات تحمل الضغوط، وعلاقة ايجابية مع حجم البنك والسيولة. بينما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الافصاح عن المخاطر ونسبه رأس المال الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك، والدخل من غير الفوائد، وعدم وضوح العلاقة بين الافصاح والتقلبات في الدخل.

كما تناول Al-Maghzom et al. (2016) دراسة وتحليل مستوى الافصاح عن المخاطر للبنوك المدرجة في البورصة السعودية، بالاعتماد على طريقه تحليل المحتوى للتقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينه مكونه من 12 بنكاً من البنوك المدرجة بالبورصة السعودية منهم أربعة بنوك إسلامية، خلال الفترة

من 2009 حتى 2013. وتهدف الدراسة أيضاً إلى تكوين مؤشرين للإفصاح عن المخاطر لقياس مستوى الافصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية وغير الإسلامية. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية كان مستوى الافصاح عن المخاطر بها أقل من البنوك غير الإسلامية، ومع ذلك كشفت الدراسة أن العناصر العامة للإفصاح عن المخاطر للبنوك غير الإسلامية تقريباً هي نفسها العناصر العامة للإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية. إلا أن الدراسة تؤكد على أن مستوى الافصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية منخفض مقارنه بالبنوك غير الإسلامية. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تحسين مستوى الافصاح عن المخاطر في البنوك حيث يساهم ذلك في ترشيد قرارات المستثمرين.

ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة Nahar et al. (2016) التعرف على مستوى الافصاح عن المخاطر للبنوك في بنجلاديش، وأهم العوامل المحددة للإفصاح عن المخاطر. وقد اعتمد الاطار النظري لهذه الدراسة على نظريه الوكالة، وتكوين مؤشر للإفصاح عن المخاطر، بالاعتماد على المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS وبازل (2)، وضوابط السوق، والدراسات السابقة. وبالتطبيق على عينه مكونه من 30 بنك من البنوك المدرجة في البورصة في بنجلادش، خلال الفترة من 2007 حتى 2012، توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بـ IFRS7 وبازل 2، ومعيار ضوابط السوق، يساهم في زياده مستوى الافصاح عن المخاطر بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر(السوق– والائتمان والسيولة – والتشغيل– والأسهم). وقد أرجعت الدراسة ذلك التأثير إلى الضوابط التنظيمية، والتبني الاختياري لمعايير الافصاح الدولية في القطاع المصرفي في بنجلاديش. كما توصلت الدراسة إلى أن أهم محددات الافصاح عن المخاطر تتمثل في نوع الخطر، وعدد لجان المخاطر، والرافعة المالية، وحجم البنك، ومدى وجود ادارة للمخاطر، وحجم مجلس الإدارة، ومدى تبعية مراجع الحسابات للأربعة الكبار.

كما أن دراسة Ndoka and Islami (2016) قد هدفت إلى التعرف على العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك في ألبانيا، حيث تمثلت المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس الربحية في العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول. أما بالنسبة لمؤشرات مخاطر الائتمان فقد تمثلت في نسب القروض غير العاملة المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال. وقد تم جمع بيانات الدارسة من ستة عشر مصرفاً عاملاً في النظام المصرفي الألباني خلال الفترة من 2005 إلى 2015. وقدمت هذه الدارسة مساهمة في تحديد عوامل مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية البنوك الألبانية مع إيجاد حل علمي لإدارة مخاطر الائتمان بطريق أكثر كفاءة. بينما هدفت دراسة Saeed and Zahid (2016) إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبرى في المملكة المتحدة. ولقياس الربحية استخدمت الدراسة متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل

للتعبير عن مخاطر الائتمان. وقد تم جمع بيانات الدارسة من خلال البيانات الصادرة عن هذه البنوك خلال الفترة (2007-2015). وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية بربحية هذه البنوك، الأمر الذي يعني أنه حتى بعد الآثار الكبيرة لأزمة الائتمان عام 2008 إلا أن البنوك في المملكة المتحدة مازالت تواجه مخاطر الائتمان. وأظهرت النتائج أيضاً أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباطاً إيجابياً مع بعضها البعض، وحققت البنوك أرباحاً بعد الأزمة المالية، حيث استطاعت اكتساب الخبرة بكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان على مر السنين.

ومن ناحية أخرى، اهتمت دراسة وهدان (2017) بدراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وعددها 13 بنكاً خلال الفترة 2008-2015. وقد تم اختيار المخاطر الآتية (مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي للبنك (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية، والعائد على السهم، ومعدل دوران السهم). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هما الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثران بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تخضعا لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي، والذي بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة وكفاية رأس المال عند تلك البنوك. وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة مستمرة على منح الائتمان، واستخدام استراتيجيات محددة، وضوابط خاصة من قبل البنوك والتي تساعد في الحد من هذه المخاطر، مع الاستغلال الأمثل لأصول البنك.

وفى هذا السياق، تناولت دراسة قاسم (2017) اختبار تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية في مصر. وقد شملت عينة الدراسة 10بنوك تجارية، حيث قامت الباحثة بقياس الإفصاح عن مخاطر الائتمان من خلال المؤشرات الآتية (نسبة القروض المتعثرة – نسبة مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض- نسبة كفاية رأس المال- نسبة السيولة- الرافعة المالية- حجم الشركة)، وقد تم قياس المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية من خلال المؤشرات الآتية: (معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل العائد على الأصول، الاستحقاقات الاختيارية). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول وبين كل من المؤشرات التالية (القروض المتعثرة – كفاية رأس المال- السيولة- مخصص خسائر القروض)، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من حجم البنك ومؤشر الرافعة المالية. كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من مؤشرات

(القروض المتعثرة – السيولة– مخصص خسائر القروض)، مع وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من مؤشرات (كفاية رأس المال– حجم البنك– الرافعة المالية). وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي للجان المراجعة في البنوك للحد من عمليات ممارستها لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية، وتوفير خاصيتي الثقة والملاءمة فيها، وضرورة عمل إطار منهجي متكامل للقياس والافصاح وادارة مخاطر الائتمان، مع توفير إطار متكامل للتعامل مع الديون المتعثرة ووضع قواعد لتصنيفها وتحديث بياتها وتكوين المخصصات اللازمة لها.

كما هدفت دراسة Isanzu (2017) إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك الصينية. وتكونت عينة الدراسة من (5) بنوك تجارية للفترة الواقعة ما بين (2008–2014)، حيث استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات مثل القروض المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال، واحتياطي انخفاض قيمة القروض، ورسوم انخفاض قيمة القروض لقياس المخاطر الائتمانية، بينما تم قياس الأداء المالي من خلال معدل العائد على الأصول. وقد أظهرت النتائج أن القروض المتعثرة وكفاية رأس المال لهما تأثيراً كبيراً على الأداء المالي للبنوك التجارية الصينية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تقديم المديرين المزيد من الاهتمام لتحسين كفاية رأس المال لأنه يعزز بشكل إيجابي الأداء المالي مع تقليل القروض غير العاملة عن طريق تطبيق استراتيجيات وتقنيات حديثة لإدارة مخاطر الائتمان.

وفى هذا السياق، هدفت دراسة نشوان وآخرون (2018) إلى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة في (نسبة القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على معدل العائد على الأصول وعلى معدل العائد على حقوق المساهمين وانعكاس ذلك الأثر على مدى تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. وقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي بالنسبة للقروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، مع عدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أوضحت الدراسة أيضاً وجود أثر إيجابي ذي دلالة احصائية لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، مع وجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

بينما هدفت دراسة Nyarko-Baas (2018) إلى تناول تأثير القروض المتعثرة على الربحية. وقد تكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة غانا، بينما تألفت عينة الدراسة من أربعة بنوك، وتم استخدام تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي للقروض المتعثرة على الربحية. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكون البنوك حذرة بشأن السعر الذي تتوسع فيه لأن حجم البنك يمكن أن يؤثر بنفس القدر على ثروات البنوك. ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة عبد اللطيف وآخرون (2018) اختبار تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على قرارات مستخدمي القوائم المالية. وقد اشتملت الدراسة على عينة من البنوك السودانية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف إدارة الائتمان في البنوك تعد أحد أسباب ارتفاع مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، حيث أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لها دور في ارتفاع مخاطر الائتمان. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين مخاطر الائتمان وضعف قرارات مستخدمي القوائم المالية.

وتناولت دراسة Abd El Ghaffar et al. (2019) قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك المصرية والتعرف على أهم محدداتها، بالتطبيق على عينة مكونة من 28 بنكاً، خلال الفترة 2010-2017، وبالاعتماد على اعداد مؤشر للإفصاح عن المخاطر في البنوك. وقد تضمن هذا المؤشر 6 فئات للمخاطر وهي (مخاطر الائتمان، والسوق، ومخاطر هيكل وكفاية رأس المال، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر غير المالية الأخرى)، مع قياس مستوى الافصاح عن المخاطر بالاعتماد على تحليل المحتوي لمؤشر الإفصاح. وقد توصلت الدراسة الى وجود مستوى متوسط من إجمالي الإفصاح عن المخاطر لجميع البنوك محل الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي بها نسبة عالية من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وحجم مجلس إدارة أكبر، وحجم لجنة مراجعة أكبر، وهيكل ملكية مؤسسية أكبر، والمراجعة من قبل شركات المراجعةBig 4، يكون لديها حافز أكبر لزيادة مستوى الافصاح عن المخاطر. كما توصلت الدراسة الى أن الرافعة المالية، والأخبار السيئة، والمسؤولية الاجتماعية للبنك لهم تأثير سلبي على مستوى الافصاح عن المخاطر المصرفية.

ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة Patwary and Tasneem (2019) إلى معرفة تأثير نسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة الاحتفاظ بالمخصصات على العائد على الأصول (ROA) لجميع البنوك في بنجلاديش خلال الفترة من 1997-2017. وقد توصلت الدارسة إلى عدد من النتائج لعل أهمها وجود علاقة سببية مختلفة على المدى القصير بين المتغيرات، وأن تحليل الانحدار يؤكد أن اثنين من

المتغيرات المستقلة؛ نسبة القروض غير العاملة ونسبة الاحتفاظ بالمخصصات ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغير التابع؛ العائد على الأصول (ROA).

كما تناولت دراسة Simamora and Oswari (2019) فحص وتحليل أثر مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة الواقعة ما بين 2009–2017. وقد تكونت عينة الدراسة من (5) بنوك في اندونيسيا. وأظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنك، بينما كان للمخاطر التشغيلية تأثيراً سلبياً كبيراً على الأداء المالي للبنك. كما يوجد أثر سلبي لمخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنك. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى توزيع الائتمان بين المزيد من العملاء لكسب المزيد من الأرباح.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة النهار (2019) إلى قياس أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2010–2018، وذلك باستخدام عينة من (13) بنكاً. وقد تم قياس المخاطر الائتمانية من خلال مؤشرات مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل، وتم قياس الأداء من خلال معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم. وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، كما يوجد أثر لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على الأداء المالي حسب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على الأداء المالي حسب ربحية السهم للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي حسب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ولكن يوجد أثر للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي حسب مقياس ربحية السهم. ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بوضع آلية تحدد مستويات التسهيلات الائتمانية السنوية، وتركيز الجهات المختصة والبنك المركزي على آلية ومستوى تطبيق المخاطر الائتمانية في كافة البنوك.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة Pobrić (2019) تناول الإفصاح وذلك للمعلومات المتعلقة بالمخاطر الواردة في التقارير المالية لبنوك البوسنة والهرسك، حيث اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 23 بنكاً وذلك للعام 2017. كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للبنوك معظمها متعلقة بمخاطر الائتمان. ويعود السبب في ذلك إلى أن البنوك في البوسنة والهرسك تطبق المعيار الدولي رقم 7 للتقارير المالية والذي يتطلب الإفصاح عن مخاطر الائتمان أكثر من المخاطر الأخرى. ومن ناحية أخرى، استهدف منير

وآخرون (2020) دراسة مستوى مخاطر الائتمان وتأثيرها على ربحية البنوك الأردنية. وقد اشتملت الدراسة على عينة من البنوك المدرجة في البورصة في الأردن للفترة من 2013 الى عام 2019. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك حيث وجدت علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول، وعلاقة طردية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية.

كما استهدفت دراسة علي (2021) دراسة ومعرفة تأثير تعقيدات وصعوبة قراءة القوائم المالية على مستوى الإفصاح الاختياري بالقوائم المالية حيث تم استخدام تحليل الانحدار لعينة مكونة من 69 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تعقيدات القوائم المالية ومستوى الإفصاح الاختياري للشركات خاصة متعددة القطاعات الجغرافية والتشغيلية. كما استهدفت دراسة Jayasree and Shette (2021) اختبار مدى قابلية القوائم المالية للقراءة وذلك باستخدام عينة من البنوك الهندية خلال الفترة 2013 –2017. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الهندية يصعب قراءة تقاريرها المالية. ويعود السبب في ذلك إلى التستر على أسباب الأداء الضعيف لتلك البنوك. كما توصلت أيضاً إلى أن البنوك ذات الأداء الضعيف تسعى إلى تعقيد القوائم المالية على عكس البنوك ذات الأداء الجيد.

وفي ذات الصدد، استهدفت دراسة Qadiri (2021) تناول مدى الإفصاح عن مخاطر الائتمان وتأثير السمات الخاصة بالبنك على مستوى الإفصاح للبنوك السعودية حيث اشتملت الدراسة على 12 مصرفاً سعودياً. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدداً قليلاً من السمات الخاصة التي تؤثر بشكل كبير على مستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك والرافعة المالية يؤثران بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

كما تناول Riani (2021) دراسة تأثير جودة عملية المراجعة على مستوى مخاطر الائتمان في اندونيسيا. وقد استخدمت الدراسة عينة من 12 بنكاً تجارياً و12 بنكاً إسلامياً وذلك للفترة 2017 – 2020، حيث تم عمل دراسة مقارنة بين الفترة قبل الجائحة وبعدها. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة عملية المراجعة أثرت بشكل كبير على مخاطر الائتمان. وفي نفس السياق، استهدف السمادوني وآخرون (2022) دراسة تأثير جودة عملية المراجعة وذلك على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية حيث تم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانة تم توجيهها الى المديرين الماليين والمحللين الماليين والمراجعين الخارجيين. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين جودة عملية المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري.

كما قامت دراسة عطية (2022) باختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة وتكاليف الوكالة من جهة واختبار العلاقة بين قابلية قراءه القوائم المالية والأداء المالي من جهة أخرى. وقد تم إجراء الدراسة على عينة من 91 شركة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية في الفترة من عام 2016 إلى العام 2020. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لدرجة قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة على الأداء المالي حيث أنها تتوافق مع فرضية التشويش أو التعتيم الإداري. إذ تميل الإدارة لإخفاء الأداء غير الجيد من خلال إصدار قوائم مالية معقدة وصعبة القراءة والفهم.

وأخيراً استهدفت دراسة Sumiyati et al. (2022) دراسة العلاقة بين الأداء المالي وقابلية قراءة التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في البورصة في إندونيسيا حيث استخدمت هذه الدراسة عينة بلغت 66 شركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن العديد من مديري الشركات يقدمون تقارير معقدة خاصة عندما يكون الأداء المالي غير جيد، والعكس بالنسبة للأداء الجيد حيث أن الأداء المالي الجيد والذي يقاس بالعائد على الأصول يؤثر بشكل إيجابي وكبير على سهولة قراءة البيانات المالية. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق فرض البحث الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

H1: توجد علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان.

كما شهدت الأونة الأخيرة حراك في الفكر المحاسبي لدراسة دور جودة عملية المراجعة بمقاييسها المختلفة في التأثير على طول وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة، وقد تباينت تلك الدراسات فيما بينها حول تحقق العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي للقراءة، وطبيعة تلك العلاقة – من حيث كونها علاقة سلبية أم إيجابية – حال وجودها. وفي هذا الصدد، فقد توصلت دراسة Legoria et al. (2017) إلى عدم تأثر إفصاحات عميل المراجعة بالتقرير السنوي، وعدم إضافة إفصاحات إضافية تتعلق بهوية عملاء الشركة محل المراجعة، في حال الارتباط بمراجع حسابات متخصص صناعياً، في حين يتأثر إفصاح عميل المراجعة طردياً بالسمعة المهنية للمراجع. كما لم تكشف دراسة Checon et al. (2018) عن تحقق الدلالة الإحصائية لتأثير جودة المراجع الخارجي بدلالة سمعته المهنية علي قابلية التقرير المالي للقراءة، و ذلك علي الرغم من النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي كشفت عن تحسن بنسبة ٣٩% في القدرة على قراءة التقارير المالية التي قام بمراجعتها مراجع عالي الجودة من الـ Big 4، وعلى الرغم من ذلك لم يكن ذلك التحسن بقابلية القراءة معنوياً، كما توصل Shan (2019) إلى غياب تأثير الارتباط بأحد مكاتب المراجعة الكبار Big4 على نطاق الإفصاح المتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، في حين تأثر نطاق تلك الإفصاحات عكسياً ومعنوياً بحجم الشركة وطردياً بشكل معنوي بعمرها.

ومن ناحية أخرى، توصل العديد من الدراسات إلى وجود دور سلبي لجودة عملية المراجعة علي قابلية التقرير المالي للقراءة، كنتيجة للعلاقة طردية بين جودة عملية المراجعة وطول وكمية الإفصاحات الواردة بالتقرير المالي. فعلى سبيل المثال استهدف Palmer (2008) اختبار أثر جودة المراجعة المقاسة بحجم مكتب المراجع الخارجي على نطاق الإفصاح بالتقرير السنوي بدلالة عدد الجمل التي تم الإفصاح عنها من جانب الشركات الأسترالية التي طبقت المعايير الأسترالية المعادلة لمعايير التقرير المالي الدولية AIFRS، وقد توصل إلى أن الخطر المحتمل على سمعة المراجع المكلف يجعل الشركات التي تكلف أحد المراجعين الأربعة الكبار Big 4 تكون ذات نطاق إفصاح أعلي مقارنة بالشركات التي تكلف مراجع آخر بخلاف Big.

وفيما يتعلق بتأثير جودة عملية المراجعة الخارجية على ضخامة الإفصاحات بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وزيادة صعوبة القراءة، كنتيجة للإفصاح الزائد بسبب محاكاة ونقل الإيضاحات من عميل الآخر، الأمر الذي يؤثر سلباً على قابلية التقرير المالي للقراءة. فقد أوضحت دراسة Brown &Knechel (2016) وجود دور لمراجع الحسابات ولجودة عملية المراجعة في زيادة التشابه بين الإفصاحات الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركات التي يراجعها ذات المراجع. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين جودة عملية المراجعة والتشابه بين الإفصاحات بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وفي حال الاعتماد على إعادة إصدار القوائم المالية كمؤشر لجودة عملية المراجعة غابت العلاقة بين تشابه الإفصاحات بالإيضاحات المتممة وجودة المراجعة.

ومن ناحية أخرى، أيد العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين جودة عملية المراجعة وقابلية التقرير المالي للقراءة، وذلك بفعل العلاقة العكسية بين جودة المراجعة وطول وكمية الإفصاحات الواردة بالتقرير المالي. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة Peters et al. (2001) إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة مقاسة بالتخصص الصناعي لمراجع الحسابات ومستوي الإفصاح، فالمراجع المتخصص عادة ما يفصح أقل، لكونه يُظهر أن هذا الإفصاح المحدود لإفصاح عادل يعطي وصف دقيق لأنشطة الشركة. وفي نفس السياق، توصلت دراسة Dunn& Mayhew (2004) إلى وجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي وتقيم أصحاب المصالح لجودة إفصاحات الشركة محل المراجعة.

كما توصلت دراسة Devos & Sarkar (2015) إلى أن الشركات التي تكلف مراجع من الأربعة الكبار يكون لديها عدد أقل من الإيضاحات بتقريرها المالي السنوي، كمؤشر على ارتفاع جودة وقابلية التقرير المالي للقراءة. كما أن تكليف مراجع بخلاف الأربعة الكبار يؤدي المزيد من الإيضاحات والغموض بالتقرير المالي، إلى جانب حدوث انخفاض بمستوي استمرارية الأرباح. كما استهدفت دراسة Karim &

Sarkar (2019) الوقوف على تأثير جودة عملية المراجعة على قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وأثر ذلك على استمرارية الأرباح في المستقبل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة وعدد الإيضاحات المتممة ووجد أن عدد الإيضاحات في حال مراجعة القوائم المالية من جانب أحد الأربعة الكبار يكون أقل من حالة المراجعة من جانب مكتب أخر على اعتبار أن الشركات في تلك الحالة تميل إلى زيادة طول وغموض تقريرها المالي، حيث توجد علاقة عكسية بين عدد الملاحظات واستمرارية الأرباح لسنتين بالمستقبل.

وفي ذات الاتجاه، فرقت دراسة Czemey & Sivadasan (2019) بين تأثير جودة مراجع الحسابات علي قابلية إفصاحات كل من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ومناقشات و تحليلات الإدارة للقراءة، حيث توقعت الدراسة أن المسئولية المهنية للمراجع الخارجي سوف تجعل تأثيره أكبر علي قابلية إفصاحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة مقارنة بقابلية مناقشات وتحليلات الإدارة للقراءة، وقد توصلت الدراسة إلى المراجع الخارجي يؤثر في قابلية كافة الإفصاحات للقراءة، إلا أن هناك اختلاف نسبي متزايد في حال التحول من مراجع حسابات منخفض الجودة لمراجع أخر عالي الجودة. أما دراسة .Cho et al (2019) فقد توصلت إلى اهتمام أكبر من جانب مكاتب المراجعة الأربعة الكبار بقابلية التقرير المالي العميل المراجعة للقراءة وذلك بالمقارنة بالمكاتب الأخرى. كما توصلت دراسة Czemey et al. (2019) إلى أن تكليف أحد المراجعين الأربعة الكبار له تأثير جوهري علي نبرة الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وليس على نبرة الإفصاح بمناقشات وتحليلات الإدارة، حيث يزيد انعكاس الأخبار الاقتصادية السيئة في حال تكليف أحد الأربعة الكبار وذلك بالمقارنة بتكليف أي مراجع أخر، وتزيد قوة تأثير المراجعين الأربعة الكبار علي الإيضاحات المتممة بشكل خاص في الشركات ذات مخاطر التقاضي المرتفعة.

ومن ناحية أخرى، أكدت دراسة إسماعيل (2021) أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يؤدى إلى زيادة قابلية التقارير المالية للقراءة مما يدعم مصداقيتها ويؤدى إلى زيادة ثقة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح بها، كما أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يؤدى إلى تحسين جودة عملية المراجعة وخاصة في ظل وجود أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية استهدفت المراجعين والمحللين الماليين ببعض الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بالإضافة إلى بعض الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وتضيف دراسة Elaoud & Jarboui (2021) أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يعمل على تحسين جودة عملية المراجعة مما يؤدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة

وكفاءة الاستثمار، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات التونسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة من 2012 إلى 2018م.

كما توصلت دراسة Dijeh et al. (2022) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وقابلية التقارير المالية للقراءة كأحد مؤشرات قياس جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات النيجيرية المدرجة ببورصة تداول الأوراق المالية خلال الفترة من 2011 إلى 2020م.

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني في صورته البديلة على النحو التالي:

H2: **تؤثر جودة عملية المراجعة على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان.**

6-5 الدراسة التطبيقية

تستهدف هذه الجزئية من البحث عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروضه. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيعرض الباحث لكل من؛ مجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ونموذج وأدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيرا نتائج اختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

6-5-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك السعودية المقيدة في سوق الأوراق المالية السعودي. وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال الاعتماد على البيانات الواردة في القوائم المالية لعينة مكونة من عشر بنوك سعودية والتي تنشرها في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول) وهي (بنك الرياض، بنك الجزيرة، بنك الاستثمار، البنك السعودي الفرنسي، بنك ساب، البنك العربي، بنك الراجحي، بنك البلاد، بنك الانماء، البنك الأهلي). وتغطي هذه الدراسة فترة خمس سنوات وذلك من عام 2018 إلى عام 2022. وقد تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي spss في معالجة البيانات.

6-5-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية توصيف وقياس متغيرات الدراسة، وتحديد نموذج الدراسة المستخدم في اختبار فرضيْ البحث. وتنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير مستقل، ومتغير تابع، ومتغير مٌعدل، ومتغيرات رقابية. يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياس كل منها واتجاهها المتوقع.

جدول 1: متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	نوعه	التوصيف وطريقة القياس
قابلية الافصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة	Read	مستقل	وتعني الاتصال الفعال للمعلومات الملائمة ذات الصلة بالتقييم Loughran & McDonald (2014) أو هي جعل المعلومات التي يتم الافصاح عنها سهلة ومفهومة (Ajina et al., 2016; Jain, 2020). وتم قياسها باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لحجم الملف قياساً على Loughran& McDonald (2014) (لأغراض التحليل الأساسي. وكذلك باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد الكلمات لأغراض (التحليلات الأخرى) اتساقاً مع دراسات (السواح، 2019 & Cheung Lau, 2016; de Souza et al., 2019).
مستوى مخاطر الائتمان	Credi_risk	تابع	تم قياسه من خلال نسبة القروض والسلف المتعثرة إلى إجمالي رصيد القروض والسلفيات في نهاية العام.
جودة عملية المراجعة	A Q	مُعدل	تم قياس ذلك المتغير باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا تم مراجعة البنك من قبل أحد مكاتب المراجعة من ذوي الشراكة المهنية مع شركات المراجعة الأربعة الكبرى (Big4) وبأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، وذلك قياساً على دراسة (Karim & Sarkar 2019; Jang& Rho, 2016).
حجم البنك	Size	رقابي	تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.
الرافعة المالية	LEV	رقابي	يشير لمدي اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل أصولها وعملياتها، ويمثل مؤشراً لمدي استقرارها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين. وتم قياسه بنسبة إجمالي الالتزامات الي إجمالي الأصول (Luo et al., 2018; Ezat, 2019; de Souza et al., 2019: Rjiba et al., 2021).
العائد على الأصول	ROA	رقابي	يقاس بنسبة صافي الربح بعد الضرائب مضافا إليه مصروف الفوائد قبل الضرائب
نسبة السيولة	Liquidy	رقابي	تقاس بنسبة الأصول المتداولة مقسوما على الخصوم المتداولة

6-5-3 نموذج الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية تحديد نموذج الدراسة اللازم لاختبار فرضيْ البحث. وسوف يقوم الباحث باستخدام نموذجيْ انحدار متعدد لاختبار فرضيْ البحث وذلك كما يلي:

6-5-3-1 النموذج الأول

يُستخدم هذا النموذج لاختبار الفرض الأول، والذي يختبر العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. ويأخذ النموذج المقترح الشكل التالي:

$$Credi_risk = \beta_0 + \beta_1 Read + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ROA + \beta_5 Liquidy + \varepsilon$$

حيث:

- (Read) : قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة.
- (Credi_risk): مستوى مخاطر الائتمان.
- (Size): حجم البنك.
- (LEV): نسبة الرفع المالي.
- (ROA) : معدل العائد على الأصول.
- (Liquidy): نسبة السيولة.
- ε: حد الخطأ العشوائي.

6-5-3-2 النموذج الثاني

يُستخدم هذا النموذج لاختبار الفرض الثاني، والذي يختبر أثر جودة عملية المراجعة كمتغير مُعدل على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. ويأخذ النموذج المقترح الشكل التالي:

$$Credi_risk = \beta_0 + \beta_1 Read + \beta_2 AQ + \beta_3 AQ * Read + \beta_4 SIZE$$
$$+\beta_5 LEV + \beta_6 ROA + \beta_7 Liquidy + \varepsilon$$

حيث:

- (AQ): جودة عملية المراجعة.
- (AQ*Read): متغير تفاعلي بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة وجودة عملية المراجعة.
- وباقي المتغيرات سبق تعريفها من قبل.

ويوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة.

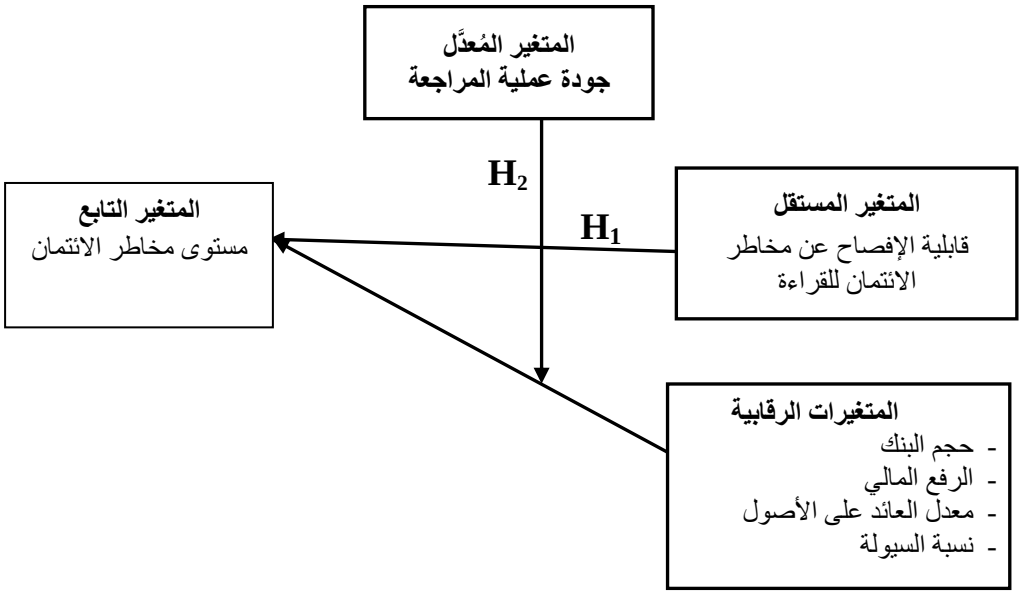

شكل 1: نموذج الدراسة

الشكل: من إعداد الباحث

6-5-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيْ البحث

اعتمد الباحث على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيْ البحث. كما تم تحديد مستوى المعنوية significance level المقبول على أنه يساوي (0.05) أو أقل. ولتقدير هذه النماذج تم استخدام برنامج (SPSS) الإصدار رقم 18، والذي يعد البرنامج الأكثر استخداماً في هذا الصدد.

6-5-5 نتائج الدراسة التطبيقية

في ضوء فرضيْ البحث، واستناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، سوف يتم عرض النتائج وتفسيرها على النحو التالي:

6-5-5-1 الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية. ويوضح الجدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة.

جدول 2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة*

Variable	Mean	S.D.	Min	Max
Credi_risk	0.02	0.01	0.01	0.04
Read	20.1	1.5	16.8	24.3
SIZE	26	0.77	25.02	27.5
LEV	0.94	0.11	0.76	1.3
ROA	0.02	0.01	-0.02	0.03
Liquidy	0.71	0.10	0.55	0.97

وتشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (2) إلى أن متوسط مؤشر Read بلغ (20.1) بانحراف معياري (1.5) وكانت أقل قيمة وأعلى قيمة على التوالي (16.8) (24.3)، وهو ما يتفق مع دراسات (Lo et al.,2017); (Ertugrul et al., 2017); (Jayasree, 2021) بما يشير إلى أن قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة كانت منخفضة. علاوة على ذلك بلغ متوسط مخاطر الائتمان (0,02) بانحراف معياري (0.01) حيث بلغت أقل قيمة (0.01) وأعلى قيمة (0.04) الأمر الذي يشير إلى ارتفاع مستوى مخاطر الائتمان. وبالنسبة لحجم البنك بلغ متوسطة (26) بانحراف معياري (0.77) وبلغت أقل قيمة (25.02) وأعلى قيمة (27.5) بما يشير إلى أنه كلما زاد حجم البنك ارتفعت مخاطر الائتمان. كما بلغ متوسط الرافعة المالية (0.94) بانحراف معياري (0.11) وبلغت أقل قيمة (0.76) وبلغت أعلى قيمة (1.3) بما يشير إلى أنه عند زيادة مخاطر الائتمان تنخفض الرافعة المالية. أما العائد على الأصول فقد كان متوسطه (0.02) بانحراف معياري (0.01) وبلغت أقل قيمة (-0.02) وبلغت أعلى (0.03) مما يشير إلى أن العائد على الأصول ينخفض بسبب ارتفاع مخاطر الائتمان، حيث أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول. وأخيراً كان متوسط نسبة السيولة (0.71) بانحراف معياري (0.10) وبلغت أقل قيمة (0.55) وبلغت أعلى قيمة (0.97) بما يشير إلى أن السيولة لدى البنوك متوسطة.

6-5-5-2 نتائج تحليل الارتباط

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة التطبيقية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3).

جدول 3: نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(1) Credi_risk	1.000				
(2) READ	-0.453**	1.000			
(3) SIZE	-0.179	-0.546***	1.000		
(4) LEV	-0.437***	-0.311	0.358*	1.000	
(5) ROA	-0.789***	-0.456**	0.498***	0.371*	1.000
*** $p<0.01$, ** $p<0.05$, * $p<0.1$					

يتضح من الجدول رقم (3) وجود علاقة ارتباط سلبية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان، حيث يظهر معامل الارتباط بينهما بقيمة سالبة وذلك عند $p < 0.05$ وهذا ما يتفق مع الفرض الأول للبحث، والذي ينص على أن هناك علاقة سلبية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. كما يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين مخاطر الائتمان والمتغيرات الرقابية (الرافعة المالية والعائد على الأصول) علاقة ارتباط بقيمة سالبة وذلك عند $p < 0.01$. علاوة على ذلك يظهر معامل الارتباط بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة وحجم البنك علاقة ارتباط سالبة وذلك عند $p < 0.01$ كما يظهر معامل الارتباط بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة والعائد على الأصول علاقة ارتباط سالبة عند $p < 0.05$.

6-5-5-3 نتائج اختبار فرضيْ البحث

تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضين السابق اشتقاقهما، حيث استخدم الباحث نموذجيْ انحدار متعدد. ويمكن توضيح نتائج اختبار فرضيْ البحث، وذلك على النحو التالي:

6-5-5-3-1 نتيجة اختبار الفرض الأول

يوضح الجدول رقم (4) نتائج تأثير قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة على مستوى مخاطر الائتمان.

جدول 4: نتائج تحليل الانحدار للنموذج الأول

الإحصاءات / المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P.value	معامل تضخم التباين VIF
Constant	46,868	4,846	0,000	
READ	5,630-	3,740-	0,000	1,238
SIZE	0,374	0,773	0,440	1,336
LEV	6,570	2,424	0,016	1,096
ROA	7,106-	3,974-	0,000	1,042
Liquidy	1,772	0,343	0,732	1,074

معامل التحديد R^2 0,063
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 0,051
قيمة F 5,154
مستوى المعنوية P.value 0,000
قيمة اختبار Durbin-Watson 2,097

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	الإحصائية	درجات الحرية	المعنوية	الإحصائية	درجات الحرية	المعنوية
البواقي	0,022	546	0,200	0,997	546	0,413

قام الباحث بالتحقق من مدى توافر الشروط اللازمة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وهي: عدم وجود ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة أو الرقابية Multicollinearity، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، وأخيراً التوزيع الطبيعي للبواقي residuals. ويتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 5,154، كما أن قيمة P.value بلغت 0,000. ويشير ذلك إلى أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً. ولاختبار مدى وجود ارتباط ذاتي خطي، والذي يُقصد به وجود علاقة ارتباط قوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو الرقابية، فقد قام الباحث بإيجاد معامل تضخم التباين Variance inflation factor (VIF). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي الخطي إذا كان معامل تضخم التباين الخاص بأي متغير أكبر من 10. ويتضح من الجدول رقم (4) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت 1,382.

وللتحقق من وجود استقلال بين البواقي – حيث يكون المتغير التابع في فترة ما (t) مرتبطاً بقيمته في الفترة السابقة (t−1) – قام الباحث باستخدام اختبار Durbin Watson، حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر، (4). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، كلما اقتربت قيمة الإحصائية من (4)، أما إذا كانت القيمة تساوي أو تقترب من (2)، فيعني ذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ويتضح من الجدول رقم (4) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson 2,097.

وأخيراً، لاختبار ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فقد تم استخدام اختباري كلومجروف سميرنوف Kolmogorov – Smirnov، وشابيرو ويلك Shapiro – Wilk. وإذا كانت قيمة P.value في أي من الاختبارين أكبر من 5%، يتم قبول فرض العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة P.value لاختبار Kolmogorov–Smirnov، واختبار Shapiro Wilk – كانت 0,200، 0,413 على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (4) إلى أن نموذج الانحدار كان معنوياً عند مستوى معنوية أقل من 5%. فقد بلغت قيمة (F) 5,154. كما بلغت قيمة P.value للنموذج 0,000. وقد بلغ معامل التحديد (R2)، ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R2) للنموذج 0,063، 0,051 على التوالي. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (4) أن معامل الانحدار لمتغير قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة –5,630، وقيمة اختبار (t) –3,740، وقيمة P.value 0,000. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان وهو ما يؤيد صحة الفرض الأول للدراسة، والذي يفترض أن هناك علاقة معنوية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. كما توضح النتائج أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى مخاطر الائتمان والعائد على الأصول، حيث كلما انخفض العائد على الأصول يزداد مستوى مخاطر الائتمان. كما توضح النتائج أن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين مستوى مخاطر الائتمان والرافعة المالية.

6-5-5-3-2 نتيجة اختبار الفرض الثاني

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تأثير المتغير المُعدل وهو جودة عملية المراجعة على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان.

جدول 5: نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثاني

الإحصاءات / المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P.value
READ*AQ	2,530-	1,56-	0,000
معامل التحديد R^2 0,084			
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 0,062			
قيمة F 3,758			
مستوى المعنوية P.value 0,000			
اختبار Durbin-Watson 2,104			

* تم الاقتصار على عرض المتغيرات التفاعلية بالنموذجين الثاني والتي تعتبر محل اهتمام الباحث لاختبار الفرض الثاني للبحث.

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تأثير المتغير المُعدل وهو جودة عملية المراجعة على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. فقد اتضح أن هناك تأثيراً لجودة عملية المراجعة على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان، بما يشير إلى أن في ظل ارتفاع جودة عملية المراجعة تزداد قابلية الافصاح الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة.

6-6 نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة

يتناول هذا الجزء من البحث عرضاً لنتائج البحث، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

6-5-1 نتائج البحث

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. كما استهدف البحث أيضاً اختبار تأثير جودة عملية المراجعة على العلاقة السابقة، حيث تم إجراء هذه الدراسة على البنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة 2018 -2022. وانطلاقا من الفرضين الأساسيين وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها سابقاً، قد خلص الباحث إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان حيث أن معظم المخاطر التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية هي مخاطر الائتمان حيث يلجأ بعض المديرين إلى استخدام هذه المعلومات لجعل التقارير صعبة القراءة. وهو ما يؤيد صحة الفرض الأول للدراسة، والذي يفترض أن هناك علاقة معنوية بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان. كما توضح النتائج أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى مخاطر الائتمان والعائد على الأصول، حيث كلما انخفض العائد على الأصول يزداد مستوى مخاطر الائتمان. كما توضح النتائج أن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين مستوى مخاطر الائتمان والرافعة المالية.

كما خلص الباحث إلى أن جودة عملية المراجعة ساعدت في التقليل من صعوبة قراءة الإفصاح عن مخاطر الائتمان، حيث توصل الباحث إلى أن هناك تأثيراً لجودة عملية المراجعة على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان، حيث أن هذه المخاطر لا يمكن للبنوك تجنبها لكن من الممكن التقليل من أثارها السلبية، بما يشير إلى أن في ظل ارتفاع جودة عملية المراجعة تزداد قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة. وهو ما يؤيد صحة الفرض الثاني للدراسة، والذي يفترض أن جودة عملية المراجعة تؤثر على العلاقة بين قابلية الإفصاح عن مخاطر الائتمان للقراءة ومستوى مخاطر الائتمان.

6-5-2 توصيات البحث

استنادا إلى نتائج البحث، وفي ضوء حدوده، يوصي الباحث بما يلي:

- يوصي الباحث بضرورة اهتمام الباحثين بإجراء مزيد من الأبحاث حول قابلية التقارير السنوية للقراءة للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودية، ومقارنتها بالشركات الأجنبية.
- يوصي الباحث بضرورة قيام الجهات المعنية بإصدار إرشادات لتحسين قابلية التقارير السنوية للقراءة، تكون بمثابة الطريق لدفع الشركات والبنوك نحو الارتقاء بكتابة التقارير السنوية.
- يجب تدعيم الدور الرقابي للجهات التنظيمية بإلزام الشركات بالامتثال لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان، والتأكد من تنفيذ تلك المتطلبات من قبل الشركات.
- يوصي الباحث بضرورة إجراء مزيد من الدراسات المتعلقة بمحددات صعوبة قراءة الإفصاح عن مخاطر الائتمان وأهم الأثار المترتبة عليها.

6-5-3 مجالات البحث المقترحة

وفقاً لما خلص إليه الباحث في الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج، ووفقاً لحدود البحث، يقترح الباحث عدداً من مجالات البحث المستقبلية، على النحو التالي:

- دراسة واختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية للقراءة وأتعاب المراجعة.
- أثر اختلاف خصائص لجنة المراجعة علي قابلية القوائم المالية للقراءة.
- أثر اختلاف الخصائص التشغيلية للشركات علي قابلية القوائم المالية للقراءة.
- نحو تفسير منطقي لقابلية تقارير الأعمال المتكاملة للقراءة في ضوء مدخل الأهمية النسبية.
- أثر قابلية القوائم المالية للقراءة على أسعار الأسهم في الشركات العائلية.
- محددات قابلية القوائم المالية المفصح عنها عبر مواقع الشركات على الانترنت للقراءة.
- أثر الرقمنة علي قابلية القوائم المالية للقراءة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إسماعيل، سلوى حسين رشدى. (2021). المراجعة المشتركة كأداة لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية بيئة الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 19(5):101 – 116.

البردوني، ناريمان إسماعيل أحمد. (2023). قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1: 777 – 836.

السلوادي، عبد الرحمن ومشارقه عودة. (2020). مدى فاعلية إدارة الائتمان المصرفي للحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف الفلسطينية: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، المجلة العربية للإدارة، 40 (1): 101– 120.

السواح، تامر إبراهيم. (2019). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 3: 267–334.

السمادوني، حماده فتح الله محمد، العجمي، هاله عبد الفتاح، & صالح، رضا إبراهيم عبد القادر (2022). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كفر الشيخ.

الشعراوي، حسام حسن محمود. (2016). أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة– دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 53(2):359–384.

القمودي، راندا المختار رحومة. (2015). القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة.

النهار، قصي كارم حسين. (2019). أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / الأردن.

حسين، محمود محمد عبد الرحيم. (2021). أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، 43(4): 123-206.

زايد، محمد عبد المنعم أبو السعود؛ إبراهيم، محمد زيدان& البسطويسي، مروة أحمد عبد الرحمن. (2023). دور الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 4 (2): 1047 - 1099.

سلامة، راشد محمد & محمود فلاح الرفاعي. (2011). العلاقة بين الاداء المالي والمخاطر الكلية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية والمخاطر الكلية لأسعار أسهمها في بورصة عمان، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 14(2): 160-201.

عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم & الصيعري، شروق علي صالح. (2018). دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية .المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(3): 134- 202.

عبد الصمد، وفاء محمد. (2008). القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل 2 بين النظرية والتطبيق، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة،32 (1): 1-55.

عطية، سارة حمدي عبد الرسول. (2022). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقياس التصنيف الائتماني للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

علي، نيفين صلاح. (2021). محددات قابلية التقرير المالي السنوي للقراءة وأثرها على تكاليف الوكالة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،1: 1-68.

قاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد. (2017). إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1: 71- 96.

مراد، هبة محمود سعد، مرزوق، عبد العزيز على عبد المنصف & المسيري، محمد فتحي محمد. (2020). تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 6 (10): 207-256.

منصور، بشرى يحيى. (2018). تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001 _2013. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9 (1): 387-409.

منير، وحيد قاسم، يامين، حياة يحيى، ويامين، إسماعيل يونس. (2020). أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك: دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الأردن. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 49: 23-42.

نشوان، إسكندر، الطويل، عصام & شحاتة، محمد. (2018). أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 9: 1-66.

وهدان، ثائر فتحي. (2017). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abd Elghaffar, E., Abotalib, A., and Khalil, M. (2019). Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks. Banks and Bank Systems, Vol.14, issue (1),159-171, available at doi:10.21511/bbs.14(1).2019.14

Abraham, S., and P. Cox. (2007). Analyzing the determinants of narrative risk information in UK FTSE 100 annual reports. The British Accounting Review 39 (3): 227-248.

Adamu, Musa Uba. (2013). The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol.1, Issue 6.

Ajina, A., Laouiti, M., & Msolli, B. (2016). Guiding through the Fog: Does annual report readability reveal earnings management?. Research in International Business and Finance, 38, 509-516.

Al-Maghzom, A., Hussainey, K., & Aly, D. (2016). The level of risk disclosure in listed banks: Evidence from Saudi Arabia. Corporate Ownership and Control,14,1:175-194.

Al-Maghzom, A., Hussainey,K. , and Aly ,D.(2016). THE LEVEL OF RISK DISCLOSURE IN LISTED BANKS: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA. Corporate Ownership & Control, Volume 14, Issue 1: 175-194.

Basel Committee on Banking Supervision,(2000) Best Practices for Credit Risk Disclosure, September 2000.

Basel Committee on Banking Supervision, (2017), Implementation of Basel Standards A Report to G20 Leaders on implementation of the Basel II Regulatory Reforms, Bank for International Settlements.

Beretta, S., and S. Bozzolan. (2004). A framework for the analysis of firm risk communication. The International Journal of Accounting 39 (3): 265-288.

Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency?. Journal of accounting and economics, 48(2-3), 112-131.

Brown, S. V., &Knechel, W. R. (2016). Auditor–client compatibility and audit firm selection. Journal of Accounting Research, 54(3), 725-775.

Checon, B. Q., Telles, S. V., & Mucci, D. M. (2018). Determinant Factors of the Accounting Reports' Readability Levels from BRICS.XVIII USP international conference in accounting: Moving accounting forward.

Cheung, E., & Lau, J. (2016). Readability of Notes to the Financial Statements and the Adoption of IFRS. Australian Accounting Review, 26(2), 162-176.

Cho, C. H., Michelon, G., Patten, D. M., & Roberts, R. W. (2014). CSR report assurance in the USA: an empirical investigation of determinants and effects. Sustainability Accounting, Management and Policy Journal.

Cho, M., Hyeon, J., Jung, T., & Lee, W.-J. (2019). Audit pricing of hard-to-read annual reports. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 1–26.

Christensen, B. E., Glover, S. M., Omer, T. C., & Shelley, M. K. (2016). Understanding audit quality: Insights from audit professionals and investors. Contemporary Accounting Research, 33(4), 1648-1684.

Constantinos., Tsamis, Anastasios., Leventides, John. (2014). Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio. The Journal of Risk Finance, Vol. 15 No. 1.

Core, J. E. (2001). A review of the empirical disclosure literature: discussion. Journal of accounting and economics, 31(1-3), 441-456.

Czerney K. &Sivadasan, P. (2019). The Relative Influences of Officers and Auditors on Annual Report Textual Disclosures. Avail-able at SSRN 3376040.

_, Lisic L. L. , Wu B. and Zhang I (2019), Big four auditors, litigation risk, and disclosure tone . Available at: www.SS-rn.com.

Davison, A., & Kantor, R. N. (1982). On the failure of readability formulas to define readable texts: A case study from adaptations. Reading research quarterly, 187-209.

DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. Journal of accounting and economics, 3(3), 183-199.

De Souza, J. A. S., Rissatti, J. C., Rover, S., & Borba, J. A. (2019). The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability characteristics. Research in International Business and Finance, 48, 59-74.

Devos, E., & Sarkar, S. (2015). Read the Footnotes! Auditor Quality, Earning Persistence, and the Number of Footnotes in 10Ks. Financial Management Association (FMA) annual meeting, Avail-able at : www.fmaconferences.org.

Dijeh, C. T., T. N. Ofor & A. C. Odubuasi. 2022. Effect of audit attributes on the financial reporting quality of Nigerian insurance companies. Journal of Accounting and financial management. 8(5):1 – 17.

Dunn, K. A., & Mayhew, B. W. (2004). Audit firm industry specialization and client disclosure quality. Review of Accounting Studies, 9(1), 35-58.

Ekinci, Ramazan, and Gulden Poyraz. (2019). The effect of credit risk on financial performance of deposit banks in Turkey. Procedia Computer Science, 158: 979-987.

Elaoud, A., & A. Jarboui. (2021). Auditor's criteria and investment efficiency: the moderating effect analysis. Academy of Accounting and Financial Studies Journal. 25(3): 1 – 10.

Epstein, M., and A. Buhovac. (2006). The reporting of organizational risks for internal and external decision making. Canada: CMA Canada, AICPA and CIMA.

Ertugrul, Mine, et al. (2017). Annual report readability, tone ambiguity, and the cost of borrowing. Journal of Financial and Quantitative Analysis, 52.2: 811-836.

Ezat, A. N. (2019). The impact of earnings quality on the association between readability and cost of capital. Journal of Accounting in Emerging Economies.

Francis, J., Nanda, D., & Olsson, P. (2008). Voluntary disclosure, earnings quality, and cost of capital. Journal of accounting research, 46(1), 53-99.

Garel, A., Gilbert, A. B., & Scott, A. (2019). Linguistic Complexity and Cost of Equity Capital. Available at SSRN 3240292.

Gila-Gourgoura, E.; Nikolaidou, E. (2017). Credit risk determinants in the vulnerable economies of Europe: Evidence from the Spanish banking system. International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), ISSN 2408-0101, Eastern Macedonia and Thrace Institute of Technology, Kavala, Vol. 10, Iss. 1, pp. 60-71

Gizaw. Matewos Kebede and Sujata. (2015). The Impact of Credit Risk on Profitability Performance of Commercial Banks in Ethiopia. African Journal of Business Management, Vol. 9(2).

Hassan, M. (2009). UAE corporations-specific characteristics and level of risk disclosure. Managerial Auditing Journal 24 (7): 668-687.

Hassan, Nermine S. M. (2014). Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality. International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9,1: 109-119.

Helbok, G., and C. Wagner. (2016). Determinants of Operating Risk Reporting in the Banking Industry. Journal of Risk 9 (1): 49-74.

Ibrahim, A., M. Habbash, and K. Hussainey. (2019). Corporate governance and risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation 15 (1): 89-111.

Isanzu, J. (2017). The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks. Journal of International Business Research and marketing. Vol.2, Issue. 3.

Jain, N. (2020). A Comparative Study of Annual Reports on the Basis of Readability Formulas and Size. South Asian Journal of Management, 27(3).

Jalilian, N., Zanjirchi, S.M. and Goh, M. (2019). Interactive scenario analysis of banking credit risks in intuitive fuzzy space. Journal of Modelling in Management, Vol. 15 No. 1: 257-275.

Jayasree, M., & Shette, R. (2021). Readability of annual reports and operating performance of Indian banking companies. IIM Kozhikode Society & Management Review, 10(1): 20-30.

Jensen, M, and W. Meckling. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics 3: 305-360.

Karim, M. A., & Sarkar, S. (2019). Auditors' quality, footnotes, and earnings persistence. Managerial Finance.

Lajili, K., and D. Zeghal. (2005). A content analysis of risk management disclosures in Canadian annual reports. Canadian Journal of Administrative Sciences 11 (2): 125-142.

Legoria, J., Reichelt, K. J., & Soileau, J. S. (2017). Auditors and Disclosure Quality: The Case of Major Customer Disclosures. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 37(3), 163-189.

Lehavy, R., Li, F., & Merkley, K. (2011). The effect of annual report readability on analyst following and the properties of their earnings forecasts. The Accounting Review, 86(3), 1087-1115.

Li, F., & Zou, Y. (2014). The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe. UMEA University.

Li, Feng. (2008). Annual report readability, current earnings, and earnings persistence. Journal of Accounting and economics, 45.2-3: 221-247.

Linsley, P., and P. Shrives. (2006). Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies. The British Accounting Review, 38 (4): 387-404.

Lo, Kin, Felipe Ramos, and Rafael Rogo. (2017). Earnings management and annual report readability. Journal of accounting and Economics, 63.1: 1-25.

Loughran, T., & McDonald, B. (2014). Measuring readability in financial disclosures. the Journal of Finance, 69(4), 1643-1671.

Luo, J. H., Li, X., & Chen, H. (2018). Annual report readability and corporate agency costs. China journal of accounting research, 11(3), 187-212.

Mazumder, M., and D. Hossain. (2018). Research on corporate risk reporting: Current trends and future avenues. The Journal of Asian Finance, Economics and Business 5(1): 29-41.

Morunga, M., & Bradbury, M. E. (2012). The impact of IFRS on annual report length. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 6(5), 47-62.

Nahar, S., Azim,M., and Jubb,C. (2016).The determinants of risk disclosure by banking institutions: Evidence from Bangladesh. Asian Review of Accounting, Vol. 24 Issue: 4, pp.426-444.

Ndoka, S., & Islami, M. (2016). The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015. European Journal of Sustainable Development,5,3:44-55.

Nyarko-Bassi, M.(2018). Effects of Non-Performing Loans on the Profitability of Commercial Banks- Case of Some Selected Banks on the Ghana Stock Exchange. Global Journal of Management and Business Research, 18,2, :7-10.

Oliveira, Jonas. Rodrigues, Lu' cia Lima. Crai, Russell. (2011). Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study. Journal of Banking Regulation, Vol.12.

Palmer, P. D. (2008). Audit quality and financial report disclo-sure. Flinders Business School Research Paper Series, 1, 1-29.

Patwary, M., &Tasneem, N. (2019). Impact of Non-Performing Loan Loan on Profitability of Banks in Bangladesh: A Study from 1997 to2017. Global Journal of Management and Business Research.

Peters, G. F., Abbott, L. J., & Parker, S. (2001). Voluntary Disclo-sures and Auditor Specialization: The Case of Commodity De-rivative Disclosures. Western Regional Meeting, May 3-5, 2001 (p. 48).

Pobrić, Amira. (2019). RISK DISCLOSURES IN FINANCIAL STATEMENTS OF BANKS IN BOSNIA AND HERZEGOVINA. European Journal of Sustainable Development,4,3:440-505.

Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) (2013b), Standing Advisory Group Meeting Discussion Paper – Audit Quality Indicators, PCAOB, Washington, DC, May, available at: http://pcao-bus.org/ News/ Events/Documents/05152013_SAGMeeting.

Qadiri, H., & Alsughayer, S. (2020) Credit Risk and Disclosure Behavior in the Bank Industry: Evidence from Saudi Arabia .The Scientific Journal of University of Benghazi.

Rehman, Asma Abdul. (2016). A comparative study of risk management practices between Islamic and conventional banks in Pakistan. Diss. Cardiff Metropolitan University.

Riani, Ririn. (2021) .Does COVID-19 Pandemic Affect Bank Credit Risk?. Ekonomi Islam Indonesia.

Richards, G., & van Staden, C. (2015). The readability impact of international financial reporting standards. Pacific Accounting Review.

Riley, T. J., & Luippold, B. L. (2015). Managing Investors' Perception Through Strategic Word Choices in Financial Narratives. Journal of Corporate Accounting & Finance, 26(5), 57-62.

Rjiba, H., Saadi, S., Boubaker, S., & Ding, X. S. (2021). Annual report readability and the cost of equity capital. Journal of Corporate Finance, 67, 101902.

Saeed, S. & Zahid, N. (2016). The Impact of Credit Risk on Profitability of Commercial Banks. Journal of Business & Financial Affairs, 5,2, :15-17.

Salama, R. M., & Al-Rafaai, M. F. (2011). The relationship between financial performance and overall risks: An empirical study on commercial banks and their overall risks on stock prices in the Amman Stock Exchange. Al-Balqa Journal for Research and Studies, 14(2).

Salehi, M., Bayaz, M. L. D., Mohammadi, S., Adibian, M. S., & Fahimifard, S. H. (2020). Auditors' response to readability of financial statement notes. Asian Review of Accounting.

Samuel, O. (2015). The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria, Social and Management Science. European Journal of Sustainable Development,5,3:44-55.

Shan, Y. G. (2019). Do corporate governance and disclosure tone drive voluntary disclosure of related-party transactions in China? Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, (Vol. 34), 30-48.

Simamora, R. and Oswari, T. (2019). The Effects of Credit Risk, Operational Risk and Liquidity Risk on the Financial Performance of Banks Listed in Indonesian Stock Exchange. International Journal of Economics, Commerce and Management, 3, 5: 182-193.

Skinner, D. J., & Srinivasan, S. (2012). Audit quality and auditor reputation: Evidence from Japan. The Accounting Review, 87(5), 1737-1765.

Sumiyati, Sumiyati, (2022). How difficult are the Financial Statements to read?. Journal Bisnis dan Akuntansi 24.2: 353-364.

Wontergthem,v.(2015). Basel III Risk Disclosure Index and Bank Risk. Master Dissertation, Faculty Economic En Bedrijfskunde, Universiteit Gent.

Xu, W., Yao, Z., & Chen, D. (2019). Chinese annual report readability: measurement and test. China Journal of Accounting Studies, 7(3), 407-437.